القسم الثالث

التخلف والتنمية

دكتور
خالد سعد زغلول حلمي
كلية الحقوق - جامعة المنوفية

١٩٩١-١٩٩٢

الولاء للطبع والتوزيع
شبين الكوم - ت ٣٢٤٩٠١

مقدمة

لقد شهد النصف الثانى من العقد الراهن ، خاصة مابعد الحرب العلمية الثانية احتلال مشكلة التنمية الاقتصادية مركزا هاما فى الفكر الاقتصادى المعاصر ، حيث أصبح العالم اليوم ينقسم الى دول متقدمة اقتصاديا تتميز بارتفاع مستوى الدخل القومى وبالتالى بمستوى المعيشة .. ودول متخلفة اقتصاديا تعانى من انخفاض مستوى الدخل القومى وبالتالى بمستوى المعيشة ، ويعيش سكان هذه الدول فى ظل شروط اقتصادية واجتماعية لاتتفق أحيانا وكرامة الانسان . الا أن الأمر لايقف عن هذا الحد وانما تدل الاتجاهات الاقتصادية المعاصرة على أن هذه الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة تزداد اتساعا سنة بعد الأخرى .

والدول المتقدمة هى دول غنية تضم أقل من خمس سكان العالم وتستأثر بنحو ثلثى الدخل العالمى ، وتتمثل فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان واوربا الغربية ، وتسمى هذه الدول بدول العالم الأول ، أما الدول المتخلفة فهى دول فقيرة تضم نحو ثلثى سكان العالم ويقل دخلها عن سبع الدخل العالمى ، وتتمثل فى دول آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، وتسمى هذه الدول بدول العالم الثالث . ويتوسط هذان النوعان من الدول دول العالم الثانى وتتمثل فى الدول الاشتراكية المتقدمة مثل الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية .

وان اقتران الغنى بالتقدم واقتران الفقر بالتخلف ليس امرا حتميا فى كل الأحوال ، فقد توجد دول لديها وفره فى رؤس الأموال ولكنها لاتعد من الدول المتقدمة ، وقد توجد دول لاتتحقق لديها الوفرة فى رؤس الأموال ولكنها تعد على العكس من ذلك دولا متقدمه، ذلك أن التقدم يقاس حاليا وفقا لمجموعة من المعايير المتكامله تقوم على ارتفاع الدخل القومى وعلى التقدم التكنولوجى وعلى مدى مايتمتع به الفرد من حقوق وحريات وشعور بالأمان ، وعلى غير ذلك من الأسس التى يهتم بها المتخصصون فى مجالات التنميه الاقتصادية ٠

ويوضح لنا التقسيم الجغرافى للكره الأرضية ، أن معظم البلاد المتخلفة تقع فى الجزء الجنوبى من الكره الأرضيه فى قارات آسيا وافريقيا وامريكا الجنوبية ، بينما تقع معظم البلاد المتقدمة فى الجزء الشمالى من الكرة الأرضية ٠ وعلى ذلك يذهب الاقتصاديون نحو التفرقه بين الجنوب المتخلف والشمال المتقدم ٠

ولا يخفى أن السياسه الاستعماريه القديمة كانت تهدف الى استغلال أفضل مافى الدول المستعمره من انتاج ، والحصول على المواد الأوليه بصفه خاصه بأرخص الأسعار فى مقابل بعض المنتجات الصناعية الاستهلاكيه تصدرها الى البلاد المستعمرة المتخلفة بأسعار مرتفعة ٠ الأمر الذى جعل الدول المتخلفة مجرد توابع تعمل لحساب الدول الصناعيه الاستعماريه لانتاج المزيد من المواد الأوليه اللازمة للصناعات المتطورة ولقد ترتب على ذلك أن أصبحت الدول المستعمرة متخصصه فى انتاج المواد الأوليه ، دون أن

تتطلع الى التضيع المتوازن ، وعاشت هذه الدول حياة تخلف ومعاناة

ولقد كانت نقطة التحول الفكرى الفاصله فى الدول النامية من موقف السلبيه الاقتصادية الى الايجابية الثوريه هى الحرب العالمية الثانية ومابعدها ، حيث بدأ عدد كبير من الدول المتخلفة تسعى للحصول على استقلالها السياسى ، ولا شك أن الاستقلال السياسى يحرك الوعى القومى الذى يتطلب بدوره حياة أفضل وأكثر انسانيه ، وادركت هذه الدول الطريق الصحيح نحو رفع مستوى المعيشة والتحرر من براثن التبعيه الاقتصادية ، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية ، الا وهو طريق التنميه الاقتصادية ، ومن هنا اصبحت مشكلة التنميه الاقتصادية والاجتماعية للدول الناميه تحتل مكان الصدارة بالنسبه لباقى المشكلات الاقتصادية الأخرى بل والمشكلات الدوليه ايضا .

وادركت الدول الناميه بأنه لاسبيل الى سلام دائم أو تقدم اقتصادى للعالم الذى نعيش فيه مالم تتوافر للبلاد الفقيرة أسباب النماء ، وأصبح واضح اليوم ان التنميه الاقتصادية للبلاد المتخلفة انما تشكل مسئوليه مشتركه للبلاد المتخلفة والمتقدمه على السواء . ولقد حثت منظمة الأمم المتحدة كافة الدول سواء المتقدمه أو المتخلفه على زيادة مجهوداتها فى تغذية التدابير اللازمة لزيادة سرعة التقدم نحو النمو الذاتى لاقتصاديات الأمم المتخلفة ، وهو ماجاء فى قرار الجمعيه العامه للأمم المتحدة فى ديسمبر سنة ١٩٦١ . وهذا يوضح لنا أهمية التنمية

الاقتصادية على المستوى العالمى ٠

وقد اهتم الفكر الاقتصادى المعاصر بمناقشة مشاكل التنميه الاقتصاديه ، سواء من الزاويه الرأسماليه أو الزاوية الاشتراكية ، فضلا عن المؤتمرات الاقتصادية الفنيه التى تعقد من وقت لآخر تحت اشراف هيئة الأمم المتحدة أو المؤسسات الدوليه الأخرى أو تحت رعاية الدول الناميه ذاتها ، ونجد اليوم العديد من الكتابات التى تهتم بموضوعات التخلف والتنميه من كافة جوانبها الاقتصاديه والسياسيه والاجتماعية ٠ الأمر الذى ادى الى خلق فرع جديد من فروع علم الاقتصاد وهو اقتصاديات التخلف والتنميه ويهتم هذا النوع من العلم بالتعرف على المشكله من كافة جوانبها والأسباب التى أدت اليها ، وكيفية ازالة العقبات التى تقف عقبه فى سبيل الاصلاح وتحقيق التنميه ، وأخيرا كيفية تمويل عمليات التنميه الاقتصاديه ٠

خطة الدراسة

الباب الأول	: التخلف والتنميه
الفصل الأول	: مفهوم التخلف
الفصل الثانى	: مفهوم التنميه
الباب الثانى	: مكونات عملية التنميه الاقتصاديه
الفصل الأول	: أهداف التنميه الاقتصاديه
الفصل الثانى	: مراحل النمو الاقتصادى
الفصل الثالث	: نظريات التنميه الاقتصاديه
مبحث أول	: نظرية الدفعة القويه والنمو المتوازن
مبحث ثانى	: نظرية النمو غير المتوازن
الباب الثالث	: تمويل التنميه الاقتصاديه
الفصل الأول	: التمويل الداخلى
الفصل الثانى	: التمويل الخارجى

الباب الأول

التخلف والتنميه

يتضمن الفكر الاقتصادى المعاصر ، تعاريف كثيره للتخلف الاقتصادى والدول المتخلفه ، كما يتضمن تعاريف كثيرة للتنميه الاقتصاديه .

ومن الملاحظ أن كثرة التعاريف المستخدمه للتخلف الاقتصادى أو التنميه الاقتصادية ، انما يرجع الى أن كلامنها يركز على مظهر واحد أو أكثر من مظاهر التخلف الاقتصادى أو مظاهر التنميه الاقتصادية .

ولذلك سوف نتناول فى هذا الباب ، التعريفات المختلفة التى قيلت لتحديد مفهوم التخلف ، كى نتوصل الى تعريف دقيق ومحدد لهذا المفهوم ، كما سنتناول بالشرح أهم خصائص الدول المتخلفه سواء الخصائص الاقتصادية أو خصائص غير اقتصادية ، والتى توضح أهم المشاكل التى تعانى منها الدول المتخلفة ، توصلا الى تحديد طريقة الخروج من هذا التخلف .

كما سنتناول التعريفات المختلفة التى قيلت لتحديد مفهوم التنميه الاقتصادية سواء فى الفكر الراسمالى أو الفكر الاشتراكى أو الفكر المعاصر محاولين التوصل الى مفهوم صحيح ومحدد وشامل للتنمية الاقتصادية مع تناول أهم العناصر التى يقوم عليها مفهوم التنمية الاقتصادية .

ولذلك سوف نقسم دراستنا فى هذا الباب الى فصلين .

الفصل الأول مفهوم التخلف .

الفصل الثانى مفهوم التنمية الاقتصادية .

الفصل الأول

مفهوم التخلف

لم يتفق الاقتصاديون على تعريف محدد لمفهوم التخلف ، والسبب في ذلك أن التخلف ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة ، كما أن الدول المتخلفة تختلف فيما بينها من حيث خصائص التخلف ، فهذه الخصائص لاتوجد بنفس الدرجة في كل دولة منها ، كما أن التخلف والنمو ظاهرة نسبية تختلف من عصر الى آخر ومن مجتمع الى مجتمع آخر .

وهناك كثير من التعريفات قيلت في تفسير مفهوم التخلف ، وسوف نتعرض الى أهمها ، بغرض التوصل الى المفهوم العلمي الشامل .

يذهب بعض الكتاب بتعريف التخلف بأنه حالة تعيش فيها بعض الدول حياه بدائيه ، وتعانى من انتشار الفقر وتخلف طرائق الانتاج والتنظيم الاجتماعي بالمقارنة بالدول الأخرى .

ويلاحظ أن هذا التعاريف يقوم على مقارنه مستوى وطبيعة الاداء الاقتصادى في الدوله محل الاعتبار بمستوى وطبيعة الأداء الاقتصادى في دوله آخرى . ويأخذ على هذا التعريف قصوره في وضع تعريف دقيق ومجرد لمفهوم التخلف فالدول المتقدمه التى تستعمل كمقياس لدرجة التخلف الاقتصادى في الدول المتخلفة تعتبر أكبر دليل على أن هناك مستويات أعلى من التقدم الاقتصادى والفنى يمكن الوصول اليه .

ويذهب البعض الآخر من الكتاب الى تعريف التخلف بأنه عدم القدرة على استغلال الموارد المتاحه استغلالا كاملا ، أى عدم القدرة على تحقيق اكبر قدر ممكن من الانتاج من خلال استخدام اساليب الانتاج الحديثه واستغلال الموارد المتاحه . ويرجع ذلك لاسباب عديده ، منها نقص رأس المال ومهارة العمال والكفايه الاداريه والفنيه .

يأخذ على هذا التعريف ، أنه يعتبر جميع دول العالم متخلفه فليست هناك دوله واحدة تستغل مواردها استغلالا كاملا .

ويذهب فريق ثالث الى تعريف التخلف بأنه الفقر المادى الذى يصيب بعض الدول، فالدوله تعتبر متخلفه اذا عجزت عن أن تقدم لسكانها مستوى معتدل من المعيشه ، وتعتمد على الدول الأخرى لاشباع حاجاتها الضروريه . أما اذا استطاعت أن توفر لأفرادها مستوى مقبول من المعيشة بالرغم من عدم قدرتها على الاستغلال الكامل لمواردها ، كما هو الحال فى بعض الدول المتقدمه ، فليس هناك مشكلة تخلف .

وهذا الفقر المادى يتمثل فى انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومى ، انخفاض مستوى الادخار والاستثمار ، تخلف البنيه الأساسيه وعدم اتزان هيكلها الاقتصادى ، انخفاض مستوى التعليم والصحه والخدمات الأساسيه عدم توافر السلع الضروريه منها والكماليه ، انخفاض مستوى الفن الانتاجى ، الاعتماد على الغير لسد الفجوه بين الاستهلاك والانتاج وبين الصادرات

والواردات ، زيادة مديونيتها الخارجيه والداخليه .

وهـذا التعريف فى الواقع اقرب الى الحقيقه ، لأنه يجسـد مفهوم التخلف الذى نشاهده الآن فى أغلب الدول التى تعانى من هذا التخلف ، كما يبين أن ظاهـرة التخلف متعدده الجوانب ، فتشمل الجوانب الاقتصاديه والاجتماعيه والثقافية والسياسيه .

ومما هو جدير بالذكـر التفرقه بين اصطلاح الدول المتخلفـة والدول الناميه ، أن اصطلاح الدول المتأخرة أو المتخلفة يعنى أن هـذه الدول تعانى من كثيـر من مظاهـر التخلف والفقر ولكنهـا لاتبذل محاولات جاده ومؤثره لتغير أوضاعهـا الاقتصادية ، أو أن استثمارتها لاتكون بالدرجه التى تكفل أن يزيد دخلها القومى بمعدل أكبر من معدل نمو السكان وبالتالى فان نصيب الفرد من الدخل فيـها يتناقص سنه بعد أخـرى بحيث تتردى فى دائـره الفقر .. ، فاصطلاح المتأخر يحمل بين طياته معنى السكون والركود فالدوله المتـأخـره هـى دوله لاتنمـو .

أمـا اصطلاح الدول الناميه يعنى ايضا أن هذه الدول تعانـى من كثير من مظاهـر التخلف والفقر ، ولكنهـا على العكس تبـذل محـولات جادة ومؤثره لتغير أوضاعها الاقتصاديه ، ومن أمثـلة تلك الدول مصـر والهند التى لم تستسلم لفقرها ، ولكنها تبـذل الجهد الكبير لتحسـين أوضاعها الاقتصادية واحـداث تغيـرات دائمه ومستمرة فى هياكلها الاقتصادية واحداث زيادة متتالية ومستمرة

فى الدخل القومى أو الناتج القومى بمعدلات تفوق معدلات الزيادة السكانية بحيث يتزايد فيها نصيب الفرد من الدخل سنه بعد سنه . ويتم ذلك من خلال وضع الدوله لخطط قوميه شامله كما هو الحال فى الدول الاشتراكية ، أو خطط جزئيه كما هو الحال فى دول الاقتصاد المختلطه أو دول الاقتصاد الحر ، ويطلق على مثل هذه الدول الدول الناميه أو الآخذه فى النمو .

ومن الملاحظ أن كثرة التعاريف المستخدمه للتخلف الاقتصادى والبلاد المتخلفه انما يرجع الى ان كلا منها يركز على مظهر واحد او أكثر من مظاهر التخلف الاقتصادى ومن هنا كان قصور معظم هذه التعاريف عن الاحاطه بمفهوم التخلف الاقتصادى وافتقار الكثير منها الى معيار احصائى سليم لقياسه . ولقد اتضح أن ايا من المعايير الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافيه كمتوسط نصيب الفرد فى الدخل القومى أو حجم الناتج الصناعى بالمقارنه الى الناتج القومى ، أو نسبة الأميه أو نسبة تعداد الأطباء الى السكان أو مستوى استهلاك الطاقة ... الخ ، تعتبر غير كافيه لقياس التخلف الاقتصادى وأمام أوجه النقد المختلفه الموجهه الى هذه المعايير فقد تم التوصل داخل الأمم المتحدة الى معيار آخر هو معيار " الترشيح الذاتى " ومقتضاه تحدد الدول المعنيه الطائفه التى تريد أن تندرج تحت لوائحها والتى تراها اكثر ملاءمه لظروفها . وبالتالى يكفى أن تعلن دولة ما انها دوله ناميه لتنضم الى مجموعه الدول الناميه فى الأمم

المتحده ، حيث يمكن أن تحظى بوضع خاص فى المعاملات الاقتصاديه الدولية (١) .

خصائص الدول المتخلفه

أن المشاكل التى تعانى منها الدول المتخلفه ليست مشاكل اقتصادية محضه ، بل أنلها ، بالاضافة الى الجانب الاقتصادى ، جوانب فنية وثقافية وسياسية واجتماعية ، وبدراسة هذه الجوانب المختلفه نستطيع أن نتعرف على خصائص الدول المختلفه ، مع ملاحظة أن الدول المتخلفه تتفاوت فيما بينها من حيث خصائصها ومعدل النشاط فيها ، ولا يعنى وصفنا لك الدول بهذه الخصائص أنها تتوافر فيها جميعا بنفس الدرجة ، وأنما يعنى آن أى دولة متخلفة تتصف بمعظم هذه الصفات كما أن هذه الصفات قد تختلف من دوله الى آخرى من حيث درجتها ومن هنا يتأتى ادراج الدول المتخلفه فى مجموعه واحدة ، ولا يقتضى الامر النظر لكل واحده منها على آنها حاله خاصه بصفه عامه تتميز الدول المختلفه بخصائص اقتصادية وأخرى غير اقتصادية

الخصائص الاقتصادية للدول المتخلفة

اولا **نقص روؤس الأموال**

يعتبر نقص روؤس الاموال ، أحدى المشاكل الاساسية التى تعانى

---

١ - راجع دكتور /حسن السيد نافعه ، المنظمات الدولية وقضايا التنميه فى العالم الثالث ، مقال بمجلة السياسة الدولية القاهره ، العدد ٦٢ اكتوبر سنة ١٩٨٠ ص ٣٢ ، ٣٤ .

منها الدول المتخلفة ، وبالتالى أحدى الخصائص التى تقسم بها هذه الدول ونقص رؤوس الأموال يتخذ مظاهر متعددة ، تختلف من دولة لاخرى من الدول المتخلفة . الا أن الظاهرة الغالبه هى ندره رؤوس الاموال المنتجه بأنواعها المختلفة ، ونتيجة لافتقار الدول المتخلفة لرأس المال ، فانها تعانى من تخلف البنية الأساسية المتمثلة فى وسائل النقل والمواصلات ومحطات توليد القوى الكهربائية والموانى والمطارات ووجود المؤسسات التمويلية ، ومن المعروف أن أقامة بنيه أساسية متكامله يحتاج الى استثمارات ضخمة ، وهذه الأستثمارات لاتعطى عائدا مباشرا ، كما أن عائدها غير المباشر لايكون الا فى الأجل الطويل ولذلك فأن امكانيات الدول المتخلفة فى اقامه مثل هذه المشروعات تكون ضعيفة مما يجعلها غير قادرة على تكوين بنية أساسية متكاملة . مما يعوق عملية التنمية الاقتصادية .

ومن جهه آخرى فان نقص رؤوس الأموال يؤدى الى ضعف الانتاجيه ، نتيجة لاتباع وسائل فن انتاجى متخلفه ، والاعتماد على الأنتاج اليدوى أكثر من الانتاج الالى ، وتأخذ الصناعات بها شكل وحدات انتاجية صغيرة الحجم لايمكنها الأستفاده من الوفورات الخارجية أو الداخلية التى تتمتع بها الوحدات الأنتاجية فى الدول المتقدمة والتى تعتمد فى أنتاجها على تكنولوجيا متطوره .

ومن الطبيعى أن يترتب على ندرة رؤوس الأموال وتخلف وسائل الفن الأنتاجى انخفاض الدخل القومى وبالتالى الدخل الفردى وضعف مستويات التغذية والصحه والتعليم .

ويحد من قدرة الحكومات على تقديم خدمات كافيه للمجتمع أو اقامة مشروعات البنية الأساسيه والمرافق العامة .

ومن الطبيعى ايضا أن يترتب على انخفاض الدخل القومى ، انخفاض الادخار والاستثمار ، وضعف القوه الشرائيه للمستهلكين ، وهذا الأخير بدوره يؤدى الى ضعف الحافز على الأستثمار . وهكذا تدخل الدول المتخلفة الدائره الخبيثه للفقر أوكما يطلق عليها البعض (الحلقه المفرغه للفقر) .

فانخفاض الأستثمار يؤدى الى انخفاض الدخل وانخفاض الدخل يؤدى الى انخفاض الادخار وانخفاض الادخار يؤدى الى انخفاض الاستثمار ، وهكذا .

ويرى نيركسه أن ربما كانت أهم الحلقات المفرغه التى تعانى منها البلاد المتخلفة ، مايتعلق منها بتكوين رؤس الأموال، ومشكلة قدرة رؤس الأموال فى البلاد المتخلفه لها وجهان : حيث يتمثل الوجه الأول فى عرض رؤوس الأموال الذى يتوقف على الادخار ويتمثل الوجه الثانى فى الطلب على رؤس الأموال الذى يتوقف على الحافز على الأستثمار ويؤديان الى ضآلة تكوين رأس المال فى هذه البلاد .

ففيما يتعلق بعرض رؤوس الأموال فان انخفاض مستوى الدخل القومى فى تلك البلاد يؤدى الى ضعف القدره على الادخار مما يؤدى الى نقص رؤس الأموال ويترتب على ذلك ضعف الانتاجيه

الذى يؤدى الى انخفاض مستوى الدخل القومى وبالتالى ضعف القدره على الادخار وهكذا تستمر الحلقة المفرغه .

أما فيما يتعلق بالطلب على رؤوس الأموال فنجد أن الحافز على الاستثمار فى البلاد المتخلفه يتصف بالضعف مما يحد من قدرتها على تحقيق نموها الاقتصادى . ويترتب على ذلك نقص رؤوس الأموال مما يؤدى الى ضعف القدرة الانتاجيه ، ومن ثم نصل الى انخفاض مستوى الدخول ، مما يؤدى بدوره الى ضعف القوة الشرائيه للمستهلكين الذى يؤدى الى ضعف الحافز على الاستثمار ، وهكذا [1] تدور الدول المتخلفة فى هذه الحلقة التى لاتجد سبيل للخروج منها الى بفتح أبوابها للاستثمار الخارجى ، أما بصوره مباشرة واما بصوره غير مباشرة عن طريق الاقتراض من الخارج .

ثانيا : الاعتماد على نشاط اقتصادى أولى

نظرا لما تتسم به الدول المتخلفه من عدم تناسب عوامل الانتاج ، أى تعانى من قصور فى أحد أو بعض عوامل الانتاج يجعل اتمام العمليه الانتاجية أمر غايه فى الصعوبه ، ويدفع

---

١ - راجع R Nurkso, Problems of Captial Form-alion in Underdevelopment Countries 1960, P.P. 4 - 11 .

بهذه الدول الى أن تتخصص فى نشاط اقتصادى أولى .

وتعتمد معظم الدول المتخلفه على الزراعه والرعى ، اذا ماتوافرت فيها الأرض الزراعيه الخصبه ، ويستتبع هذا الوضع أن تستوعب الزراعه نسبه كبيره من اليد العامله ، كما تمثل الزراعة نسبه كبيرة من الدخل القومى وهذا يدل على أن هذه الدول تركز جهود هيا فى انتاج المواد الأوليه ، ففى آسيا وافريقيا والشرق الأوسط ودول أمريكا اللاتينيه يشتغل اكثر من ٦٠٪ من السكان بالزراعة ويعتمد البعض الآخر من الدول المتخلفة على النشاط الاستخراجى والتعدينى ، فالدول الناميه تعتبر مصدر كبير لانتاج الصفيح والألومنيوم والنحاس والبترول ، وغالبا ماتقوم بتصدير هذه المعادن فى صورها الأوليه دون اجراء أى عمليات تصنيع عليها .

وتعمل الدول المتخلفة التى تعتمد على نشاط اقتصادى أولى ، سواء النشاط الزراعى أو الاستخراجى والتعدينى على زيادة حصيلة الزراعة أو المواد الاستخراجية عن احتياجاتها ، وتقوم بتصدير الباقى الى الخارج وتعتبر حصيلة هذه الصادرات المصدر الأساسى للعملات الأجنبيه التى تمكنها من استيراد احتياجاتها من السلع التى لاتستطيع انتاجها محليا .. وبالتالى يرتبط اقتصادها بالعالم الخارجى ، ويجعل اقتصادياتها خاضعة لتقلبات الاقتصاد العالمى ومايصيبه من كساد أو رواج ولا سيما تقلبات الأسعار العالميه للمواد الأولية ، بحيث تفقد ارادتها وسيطرتها على اقتصادياتها .

بالاضافة الى ذلك فأن الدول الناميه التى تعتمد على منتج واحد أو منتجين من المنتجات الزراعية ، فانها لاتخضع فقط لتقلبات الاقتصاد العالمى ، ولكن كذلك لظروف خارجه عن ارادة الانسان الا وهى الظروف الجويه وما يصيب الانتاج الزراعى من أمراض وآفات (١).

ثالثا : التبعيه الاقتصاديه للخارج

على الرغم من حصول معظم الدول المتخلفه على استقلالها وحريتها السياسيه ، الا أن الدول المتقدمة ولا سيما الاستعمارية مازالت تتحكم فى اقتصاديات الدول المتخلفة ، حتى يمكن القول بأن الدول الاستعمارية لم ترفع يديها عن الدول المستعمرة بل تحول الاستعمار من استعمار قائم على القوة والضغوط السياسية الى استعمار اقتصادى لايكلف الدول الاستعمارية التضحيه بالأرواح أو بـرؤوس الأموال .

وتتمثل مظاهر التبعيه الاقتصادية للدول الناميه فى اعتماد الدول النامية على الخارج فى الحصول على السلع الانتاجية ، وهذا نتيجة طبيعة لاعتماد الدول النامية اساسا على منتج واحد أو منتجين من المنتجات الأساسيه أى المواد الأوليه والمواد الغذائيه ، ومن هنا تستطيع الدول المتقدمة ان تتحكم فى اقتصاديات الدول النامية لابقاء هذه الدول فى حالة من التخلف الاقتصادى ، فأن مصلحة

١ ـ دكتور: على لطفى ، التنميه الاقتصادية دراسه تحليليه ، دار القرآن للطباعة والنشر ، سنة ١٩٧٤ ص ٤٠

الدول المتقدمه تقتضى عدم تصنيع الدول الناميه حتى تظل مصدرا تحصل منه الدول المتقدمة على ماتحتاج اليه من المواد الأوليه ، وسوقا دائما لتصريف الفائض من انتاجها الصناعى وفى كثيرا من الأحيان نجد أن دوله واحده من الدول المتقدمة تستأثر وحدها بأكثر من ٥٠٪ من صادرات وواردات أحدى الدول الناميه ولاشك أن هذا يسمح للدول المتقدمه أن تتحكم فى الاقتصاد القومى للدول الناميه .

ومن مظاهر التبعيه الاقتصادية ايضا ، خضوع الدول المتخلفة لسيطرة الأجهزة الأجنبيه على العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجيه والمتمثله فى مكاتب الاستيراد والتصدير والبنوك وشركات التأمين وأجهزة النقل ، ففى دول غرب أوربا يسيطر سبع شركات أجنبيه على مايزيد عن ٦٥٪ من التجارة الخارجيه لهذه الدول ، بل تتطرق السيطرة الأجنبيه على قطع التجارة الخارجيه بالعديد من البلاد المتخلفة الى ملكية المصالح الأجنبيه للمشروعات التى تتكفل بأنتاج الصادرات من المنتجات الأوليه لصالح أسواق البلاد المتقدمة التى تنتمى اليها ، ومثال ذلك شركات البترول فى فنزويلا وايران والسعودية والعراق والكويت أو شركة الفواكه المتحدة فى جمهوريات امريكا الوسطى أو شركات المناجم فى روديسيا الشمالية .

الأمر الذى أدى الى تفكك النظام الاقتصادى للدول المتخلفة وجعلها مركزا للاقتصاد الأجنبى وقد تبدو مظاهر التبعيه

الاقتصادية فى المجال النقدى فى عضوية كثير من البلاد الناميه فى مناطق نقديه تابعة لدول أجنبيه كمنطقة الاسترلينى ، وايضا فى تداول نقد أجنبى أو نقود وطنيه يتكون غطاؤها كله من سندات أو عملات أجنبية وعندئذ ترتبط كمية النقود المتداولة داخل البلد النامى بما يرد على تجارته الخارجية من تقلبات بما يؤثر فى النهاية على الائتمان المصرفى فى هذه البلاد ويجعله عرضه للتقلب تبعا للظروف السائدة فى البلاد المتقدمة (1) .

ومن مظاهر التبعيه الاقتصادية ايضا اعتماد الدول المتخلفة على انسياب رؤوس الأموال الأجنبيه تجاه الدول الناميه لتمويل جانب يعتد به من الاستثمار القومى ، وتوضح لنا البيانات الاحصائيه عن تزايد انسياب المدخرات الأجنبيه الى البلاد المتخلفة بصورة غير منتظمة طوال فترة مابعد الحرب العالمية الثانية .

ولاشك أن هذه الاستثمارات الاجنبيه تهدف الى تحقيق مصالح معينه للمستثمر الأجنبى وللدول الصناعية التى تكون فى حاجة الى المواد الغذائية والمواد الأولية التى تصدرها الدول النامية ، أما مصالح الدول النامية ذاتها فلم تكن موضع اعتبار للمستثمر الأجنبى .

---

(1) راجع دكتور : محمد لبيب شقير ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضه العربية ، سنة ١٩٦١ ، ص ٤٩٦ .

من كل هذا اصبح من الضرورى ان تتخلص الدول المتخلفه من هذه التبعيه الاقتصادية عن طريق تنمية اقتصادها وتنويعه ، وخاصة عن طريق التنوع الصناعى الذى يمكن السوق المحلية من أن تستوعب جزءا كبيرا من المواد الخام المخصصه للتصدير ويقلل من الاستيراد الأجنبى ويضمن نوع من الاكتفاء الذاتى . كما يجب على هذه الدول أن تمتنع عن تركيز تجارتها مع بلد واحد ، وأن يعمل الاقتصاد القومى على أن تكون الاستثمارات الأساسيه فى البلد مملوكه للمواطنين ، حتى يمكن توجيهها لصالحه [1].

رابعا : عجز ميزان المدفوعات

من خصائص الدول المتخلفة ايضا وجود عجز دائم فى ميزان مدفوعاتها . ، ويرجع ذلك الى اعتماد هذه الدول المتخلفة على تصدير المواد الأوليه الى الخارج مقابل استيراد كافة السلع المصنعة من الدول الأخرى ، نتيجة للخطوات الواسعة التى تقطعها دول العالم المتقدم نحو التطور التكنولوجى ، الذى يهدف أساسا الى توفير الخامات وتوفير العماله ، بالاضافة الى ظهور بدائل صناعية للكثير من الخامات الطبيعية ، كل هذا يؤدى الى نقص الطلب الخارجى على الخامات والمواد الأوليه ، وبالتالى انخفاض اسعارها، وفى ذات الوقت يتزايد طلب الدول المتخلفة على السلع الأجنبيه ، أى يزيد الاستيراد ، نظرا لعدم وجود بدائل محليه لها ، الأمر

(١) د / رفعت المحجوب - الاقتصاد السياسى ، المرجع السابق ص ٢٥٤ .

الذى يؤدى الى ارتفاع قيمة الواردات بمعدل أكبر من ارتفاع قيمة الصادرات مما يجعلها تعانى من عجز دائم فى موازين مدفوعاتها •

ويلاحظ من احصاءات الدول أن صافى الاقتراض الخارجى يتجه نحو التزايد من سنة الى أخرى فى الدول النامية ، من أجل سد الفجوة بين الاستيراد والتصدير •

خامسا : انتشار البطاله

من السمات المميزة للدول المتخلفة انتشار البطالة بأنواعها المختلفة المتمثلة فى البطالة المقنعة ، والبطالة الموسمية ، البطالة الفنية ، والبطاله الدورية •

١ ـ البطاله المقنعة

يقصد بالبطاله المقنعة كثرة عدد العاملين بالنسبه للموارد التى يستغلونها بحيث اذا سحبوا من القطاع الذى يعملون فيه ، دون تغيير فى الفن الانتاجى ودون زيادة فى رأس المال ، لما انخفض الانتاج الكلى فى هذا القطاع • وعلى هذا فأن هذا النوع من البطاله متى وجود فى قطاع معين من قطاعات النشاط الاقتصادى يعنى ان الانتاجيه الحديه لبعض المشتغلين فى هذا القطاع منعدمه •

وهذا النوع من البطاله لايوجد بين العمال الذين يشتغلون بالأجر ، نظرا لأن رب العمل لايشغل العمال

الا اذا كان تشغيلهم يزيد من الانتاج الكلى ، بل وكانت انتاجيتهم الحديه مساوية على الاقل للأجر المدفوع لهم • وعلى ذلك فأن هذا النوع من البطاله لايظهر الابين الذين يشتغلون لحسابهم ، وهو مايظهر عادة فى نطاق العمل العائلى ، سواء اكان زراعيا أم صناعيا •

وتنتشر ايضا البطاله المقنعة فى القطاعات التى يندمج فيها العمل ورأس المال ، لذلك نجدها فى نطاق الحرف الصغيرة ، وبين الباعة الجائلين ، كما تنتشر بين موظفى الحكومة ، وقد تكون الدولة مضطرة الى تشغيل عدد من الأفراد دون حاجة العمل اليهم حيث ان النظام الاشتراكى يقضى بايجاد فرصة عمل لكل مواطن •

ويلاحظ ان البطاله المقنعه لاتقتصر على البلاد المتخلفة الكثيفة السكان ، حيث يكثر عدد السكان بالنسبه للموارد الطبيعية ، بل توجد ايضا فى البلاد خفيفة السكان على الرغم من احتياج هذه البلاد الى تشغيل عمال اضافيين ، ويحدث ذلك نتيجة لسوء توزيع اليد العاملة بين المناطق المختلفه ، أو بين فروع الأنتاج المختلفه ويحدث ذلك نتيجة لعدم معرفة العمال بفرص التشغيل الموجوده فى فروع الانتاج الأخرى أو المناطق الاخرى أو لعدم صلاحيتهم لها أو نتيجة صعوبات التنقل •

ولذا يطلق على البطاله المقنعه مصطلح البطاله البنيانيه •

والبطاله المقنعة ليست مقصوره على البلاد المتخلفه ، اذ انهـا تظهر ايضا في البلاد المتقدمـه ، الا أن البطاله المقنعه أشـد خطرا في البلاد المتخلفـة منها في البلاد المتقدمه ، اذ انها فـى الأولـى أكثر اتساعا • ولذلك فان انتشار البطاله المقنعه في الـدول الناميه يكون عقبه كبيره أمـام هذه الدول للقضاء على التخلـف الاقتصادى ، لان وجـود هذه البطاله يؤدى الى تقليل معـدل التكوين الرأسمالى ، حيث يقتسم الأفـراد الذين يكونون في حالـة بطالة مقنعه دخـول الأفـراد المنتجين مما يؤدى الى تقليـل أو انعدام ادخار الافـراد العاملين بالقطاعات المختلفة (١).

٢ ـ البطـالة الموسميه

ويقصد بالبطاله الموسميه ان العمال لايعملون طوال العـام ، بل يعملون فترات محددة من السنه ، وتظهر البطاله الموسميـه في قطاع الزراعة نتيجة لطبيعة هذا الفرع من النشاط الاقتصادى الذى يتميز بتقلبات موسميه في الطلب على العمال •

ولاشك أن تقدم الفن الزراعى واستخدام الأساليب العلميـه الحديثه في الزراعة يتيح للدول الناميه الفرصه لتقليل حـدة هذه البطاله • ، كما يمكن القضاء على هذا النوع من البطالـه

---

١ ـ راجـع في ذلك Benjamin Higgins : Economic dev-lopment, Principles, Problems and Policies, 1959 .

بتشغيل العمال خلال المده الباقيه من السنه خارج الزراعة في أعمال أخرى ، مثل أعمال الصناعة الزراعية ويفضل أن تقوم هذه الصناعات الزراعية في المكان نفسه الذى يقيم فيه العمال الزراعيون ، حتى يتفادى مشكلات نقلهم من المناطق الزراعية الى المناطق الصناعية [1].

٣ — البطاله الفنيه [2]

ويقصد بالبطاله الفنيه ، التقدم الفنى وما يؤدى اليه من احلال الآلات الحديثة محل الآلات القديمة ومن تقليل عدد العمال اللازمين ، وهذا ما يعرف بتوفير العمل ، وهو ما يحدث حينما تحل الآله محل العمال . كما قد يؤدى التغير في الفن الانتاجى الى عدم استطاعة العمال الذين يعملون في ظل الفن القديم متابعة الفن الجديد ، مما يدفعهم الى البحث عن عمل غير فنى أو الى البطاله المؤقته ، ويمكن حل مشكلة البطاله الفنيه — جزئيا — عن طريق اعادة تدريب العمال وتدعيم التعليم والدراسات الفنيه .

---

(١) دكتور : رفعت المحجوب ، دراسات اقتصادية اسلامية سنة ١٩٨٣ ، ص ٤٢ .

(٢) يطلق عليها البعض البطاله الاحتكاكية أو التكنولوجية .

والبطاله الفنيه توجد في الدول الناميه والدول المتقدمه على حد سواء ، الا أنها أقل خطرا في الثانيه منها في الاولى ، ذلك لاتساع الفجوة بين الفن الانتاجي القديم القائم في البلاد المختلفه والفن الانتاجي الجديد الذي تريد هذه البلاد أن تطبقه ، كما أن البلاد المتقدمه تملك جهازا انتاجيا قويا ومرنا يمكنها من أن تقضى على هذا النوع من البطاله عن طريق التوسع النقدي الذي يؤدي الى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة التشغيل الى أن يتم القضاء على البطاله (١).

٤ ـ البطاله الدوريه

ويقصد بالبطاله الدورية تلك التي تظهر بصفة دورية نتيجة التغيرات الدورية الخاصة بالبلاد المتخلفة ، ولكن عملا ما تكون هذه التغيرات منعكسة من البلاد المتقدمه ، وتزداد خطورة البطاله الدورية مع ازدياد النشاط الصناعي في البلاد الآخذة في النمو ، ويمكن القضاء على هذا النوع من البطاله عن طريق السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول الصناعيه ، والعمل على الحد من التقلبات الاقتصادية .

بعد هذا العرض للانواع المختلفه للبطاله ، يتضح أن للبطاله

---

(١) انظر في تفصيل ذلك :
دكتور : محمد لبيب شقير ، العلاقات الاقتصادية الدولية المرجع السابق ، ص ٥٠٦ ، ٥٠٧ .

التى تعود الى ذات بنيان البلاد المتخلفه تختلف عن البطاله التى تنشأ فى البلاد المتقدمه نتيجة لعدم كفاية الطلب الفعلى لتحقيق التشغيل الكامل ، فاذا كان رفع الطلب الفعلى يكفى للقضاء على البطاله فى البلاد المتقدمه ، فان هذا الاجراء لايكفى وحده للقضاء على البطاله فى البلاد المتخلفه ، بل أن القضاء على البطاله فى هذه الاخيرة يقتضى تغير البنيان الاقتصادى ، ويتم ذلك بتكوين جهاز انتاجى يعمل على خلق فرص عمل جديده ، كما أن توسيع رقعة الأراضى الزراعيه يؤدى الى تخفيف مشكلة البطاله ، ايضا انشاء الصناعات الجديده ، يمكن أن يمتص جزءا كبيرا من الأيدى العاملة من الفروع التى يعملون بها ، وتكون انتاجيتهم منخفضه ، وهذا هو دور التنميه الاقتصادية .

الخصائص غير الاقتصادية للدول المتخلفه :

هناك مجموعة أخرى من الخصائص غير الاقتصادية تتسم بها الدول المتخلفة ، ويلاحظ أن هذه الخصائص غير الاقتصادية قد تكون نتيجة للمشكلات الاقتصادية التى تعانى منها هذه البلاد ، أو قد تكون راجعة الى عادات وتقاليد تأصلت فى المجتمع .

ومن أهم الخصائص غير الاقتصادية التى تتسم بها الدول المتخلفه مايلى :

اولا : ارتفاع معدل زيادة السكان :

تعتبر مشكلة زيادة السكان من أهم المشكلات التى تعانى منها البلاد المتخلفة ، وتتضح المشكله وتظهر أهميتها ، عندما نلاحظ أن معدل زيادة الدخل القومى لا يكفى لمقابلة معدل زيادة السكان ، وعدم التعادل بين عدد السكان وبين الموارد الطبيعية داخل الدوله . فقد يكون العنصر البشرى أكبر مما يلزم للاستغلال الموارد الطبيعية ، وهنا يكون عدد السكان اكبر من الحجم الأمثل مثل مصر والهند وباكستان ، وقد يكون العنصر البشرى على العكس من ذلك أقل مما يلزم للاستغلال الموارد الطبيعية ، وهنا يكون عدد السكان أقل من الحجم الأمثل مثل أمريكا اللاتينية والسودان والعراق . وكل منها يمثل عقبة أمام الدول المختلفة .

ويرجع أسباب ارتفاع معدل زيادة السكان فى الدول النامية الى الزواج المبكر ورغبة الأسر أحيانا فى زيادة عدد أفرادها مما يؤدى فى نهاية الأمر الى زيادة معدل المواليد .

وتضح من الاحصاءات التى تنشرها الأمم المتحدة أن معدلات المواليد فى المناطق الناميه تتراوح بين ٤٪ ، و٥ر٤٪ سنويا ، أما المناطق المتقدمه فهى تتراوح بين ٢٪ و ٣٪ سنويا [1] .

(١) أنظر البنك الدولى ، تقرير عن التنميه فى العالم ، أغسطس ١٩٧٩ ، ص ٥٣

ومن أسباب ارتفاع معدل المواليد في الدول النامية ، انخفاض تكاليف تربية الأطفال ، وانتشار الزراعة البدائية التي تعتمد على العامل الانساني ، وارتفاع نسبة الأمية وبالتالي ينعدم التفكير الصحيح ولايدركون أن الزيادة السريعة في السكان تعوق التنمية الاقتصادية ، وانتشار فكرة العائلة الكبيرة وعدم انتشار وسائل تنظيم النسل ، وتعدد الزوجات وانتشار الطلاق .

ثانيا : انخفاض المستوى الصحي

تتسم ايضا الدول المتخلفة بانخفاض المستوى الصحي وهو نتيجة طبيعية لانخفاض الدخل الفردي والذي لايتحمل تكاليف العلاج والذي لايضمن الحد الأدنى من التغذية السليمة وبالتالي تنتشر الأمراض والأوبئة ، وانخفاض الدخل القومي ، وبالتالي لاتتمكن هذه الدول من اقامة المستشفيات والوحدات الصحية اللازمة لتقديم الرعاية الصحية المناسبة .

بالاضافة الى ذلك فأن عدم انتشار الوعي الصحي بين معظم المواطنين في الدول النامية ، يؤدي الى انتشار الأمراض والأوبئة التي تودي بحياة الملايين .

وبطبيعة الحال فأن انخفاض المستوى الصحي لابد وأن ينعكس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، فانخفاض المستوى الصحي يضعف من الطاقة الانتاجية للأفراد ، وبالتالي تنخفض الانتاجية

والدخل القومى ، وبالتالى يعتبر عقبه امام نهوض اقتصاديات الدول المتخلفة .

ثالثا : انخفاض مستوى التعليم وانتشار الأميه

تعانى الدول المتخلفة من انخفاض مستوى التعليم ، ويرجع ذلك مرة أخرى نتيجة لانخفاض الدخل القومى ، وعدم قدرة الحكومات على انشاء المؤسسات العلمية والانفاق عليها . بالاضافة الى ذلك فان الدول المتخلفة مقيدة بتقاليد قديمه تعوق تقدمها ولذلك يكون من الضرورى ايضا احداث التطور الفكرى اللازم لهذا التقدم .

بالاضافة الى ذلك تعانى الدول المتخلفه من تفاوت كبير بين المدن والمناطق الريفيه من حيث مدى انتشار التعليم ، ولا يقبل الأفراد فى الدول المتخلفه على التعليم الفنى والمهنى بأنواعه المختلفه (صناعى ، زراعى ، تجارى) . فمن وجهة نظر المجتمع مازال العمل اليدوى أقل احتراما من العمل المكتبى

وانخفاض مستوى التعليم ، يعنى أرتفاع نسبة الأميين الى مجموع السكان ، وطبقا لاحصاءات هيئة اليونسكو سنة ١٩٨٢ ، يتضح أن نسبة الاميين فى الدول المتقدمة لاتتجاوز ٥٪ من مجموع السكان ، وتتراوح هذه النسبه فى الدول المتخلفة مابين ٥٠٪ و ٩٠٪ فى بعض الدول المتخلفة .

وهناك مجموعه من المقاييس والمعايير يمكن عن طريقها قياس

درجة التخلف في المستوى التعليمي في دولة ما ومنها على سبيل المثال عدد المدرسين في المراحل التعليمية الأولى لكل ١٠٠٠ من الأطفال وعدد المدارس ونسب التعليم الثانوي والفني والعالي الى مجموع المتعلمين .. الخ .

وعلى ذلك نلاحظ أن البلاد المتخلفة تتصف بانخفاض المستوى التعليمي اذا ما قورنت بالبلاد المتقدمة . وتوضح الاحصاءات أن نسبة التعليم عند البالغين بلغت في عام ١٩٧٥ في أثيوبيا ١٠٪ و وفي الهند ٣٦٪ ، وفي غانا ٣٠٪ ، وفي مصر ٤٤٪ بينما بلغت هذه النسبه في المملكه المتحده ٩٩٪ وفي اليابان ٩٩٪ وفي استراليا ١٠٠٪ وفي الولايات المتحدة الامريكية ٩٩٪ عند نفس السنه (1) .

وتتسم نظم التعليم في البلاد المتخلفة بالعديد من الخصائص منها عدم وجود ارتباط قوى بين البرامج التعليميه وبين خطط التنمية الاقتصادية فنجد مثلا أن البلاد المتخلفة تعاني من نقص التعليم الفني والمهني ، وحرمان بعض المناطق الريفيه من التعليم بالاضافه الى نقص التسهيلات التعليميه بصفه عامه، ومما لاشك فيه أن انخفاض مستوى التعليم في البلاد المتخلفه يؤدي الى نقص المهارات الصناعيه وفي الكفاءات المطلوبه لتنفيذ برامج التنميه الاقتصاديه ، كما أن هناك علاقة

---

(1) أنظر تقرير البنك الدولي عن التنميه في العالم ، سنة ١٩٧٩، ص ٥٣ .

وثيقه بين انتشار التعليم والمستوى الصحى ، فكلما ارتفعت نسبة الأميين كلما انخفض المستوى الصحى والعكس صحيح [1] .

هذه هى باختصار خصائص البلاد المتخلفة ، وهى تنطبق بلاشك على البلاد الافريقية والبلاد الأسيويه ماعدا اليابان ، كما تنطبق ايضا على بلاد أمريكا اللاتينيه .

---

(١) راجع دكتور : على لطفى ، دراسات فى تنمية المجتمع ، مكتبة عين شمس ، سنة ١٩٨٠ ، ص ٧٥ـ٧٩ .

الفصل الثاني

مفهوم التنمية الاقتصاديه

لم يتفق الاقتصاديون على تعريف محدد لمفهوم التنميه الاقتصاديه فكل منها يعرف التنميه الاقتصادية من وجهة نظر معينه ، بل استخدم الاقتصاديون أكثر من مصطلح كالنمو والتنميه والتقدم والتطور للتعبير عن مفاهيم متقاربه محورها الانتقال من حالة أدنى الى حالة أفضل . ولاشك أن هناك فروق بين هذه الاصطلاحات ذاتها .

ولذا سوف نتعرض لتلك الفروق بين المصطلاحات المختلفة ، ثم نتناول التعريفات المختلفه التي قال بها الاقتصاديون في تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية .

النمو

يقصد بالنمو الزيادة التلقائيه التي تحدث بدون تدخل أو عمل من أفراد المجتمع ، وفي علم الاقتصاد يقصد بالنمو الزيادة أو التقدم التلقائي الذي يحدث داخل المجتمع بدون تدخل من الأجهزة المختصه بها ويظهر النمو التلقائي في الدول المتقدمه التي يسودها مبدأ الاقتصاد الحر ، حيث تتفق مصالح الأفراد مع مصالح الجماعة ، وهذا الانسجام والتوافق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع هو الذي يحقق معدلات النمو التلقائي في النظام الرأسمالي ومثال ذلك أن هدف المنتج زيادة حجم انتاجه

أو انتاج سلع جديدة لتحقيق اكبر ربح ، وفى نفس الوقت يحقق مصلحه المستهلكين بتوفير احتياجاتهم من السلع وبالتالى يخدم مصلحة الدوله ككل .

التنميه

يقصد بها تحقيق زيادة فى المعدلات الاقتصادية داخل الدوله نتيجة اجراءات وخطط وسياسات مقصوده تضعها الدوله بغرض الوصول الى هذه المعدلات ومثال ذلك الخطط التى تضعها الدوله لسنوات مقبله بهدف تحقيق تنميه اقتصادية يرتفع بموجبها الدخل القومى .

ويقصد بالتقدم

الانتقال من وضع أدنى الى وضع أفضل ، فهو يعبر عن تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفنيه داخل الدولة ووصولها الى وضع متقدم بالمقارنه بباقى الدول الأخرى ، ولذلك يطلق على الدول المتحضرة تعبير الدول المتقدمة مثل الولايات المتحده الأمريكية والدول الأوربيه .

ويقصد بالتطور

الانتقال خطوه الى الأمام دون أن تصل الى مرحله التقدم فالتطور يعد مرحله من مراحل الوصول الى التقدم ، وقد يستعمل احيانا للدلاله على بدء مرحلة التهيؤ للانطلاق ، بينما يستعمل

النمو للدلاله على مرحلة الانطلاق ذاتها (1).

الا أن الاصطلاح الشائع الاستعمال هو التنميه الاقتصاديه، ولذا سنتعرض لأهم التعريفات المختلفه للتنميه الاقتصادية حتى نستطيع أن نقف على الحقيقه العلميه لها .

وتختلف تعاريف التنميه الاقتصادية باختلاف الكتاب.

١ - يعرف كتاب الفكر الرأسمالي التنميه الاقتصادية بأنها عملية تفاعليه يزداد خلالها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنيه معينه ، على ان يكون معدل النمو الاقتصادي المتحقق أكبر من معدل النمو في الأعداد السكانيه ، وهذا يؤدي الى زيادة في متوسط الدخل للفرد ويصاحب ذلك ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية وفنيه وتنظيم في المؤسسات الانتاجية القائمة فعلاء على أن يستمر هذا التطور عبر مراحل التنميه الاقتصادية أي لفتره طويله من الزمن .

بينما يذهب البعض الى أن التنميه هي الزيادات المتلاحقة والمستمرة في الاحتياطات النقدية التي تسمح الانفاق على على التسلح ضمانا لحق الدوله في الدفع عن نفسها أمام

---

(1) راجع دكتور : محمد خليل برعي ، دكتور: على حافظ منصور ، التخلف والتنميه ، توزيع دار الثقافة العربية ١٩٩٠ ، ص ٢٩، ٣١ .

اعدائها فضلا عن الاحتياطات التى تتيح لها سبيل التعاقدات والاتصالات الدوليه •

٢ـ ويعرف كتاب الفكر الاشتراكى التنميه الاقتصادية بأنها ضرورة تحقيق الاستقلال السياسى فى الدول الناميه ، والاستقلال السياسى فى رأيهم يتضمن تصفية الأوضاع الاستعمارية القديمة ذات الطابع الاستغلالى واقصاء وتصفية الطبقات الاجتماعية المسيطرة كما يتضمن الغاء التشكيلات والتنظيمات السياسيه المرتبطة بالاستعمار على أن يصحب ذلك الاستقلال الاقتصادى —

— تأميم المزارع والمناجم والبنوك وسائر المشروعات الانتاجيه وضمها نهائيا لملكية الشعب العامل ، ويتضمن الاستقلال الاقتصادى كذلك تصفية رؤوس الأموال الأجنبيه المستثمرة فى المجتمع ومحاولة تغير حالة التبعيه التى يتصف بها الاقتصاد القومى فى الدول الناميه عموما مع محاولة وضع اسلوب معين من التنميه يؤدى فى النهايه الى تغيير هيكل الاقتصاد القومى السائد فى الدول الناميه من اقتصاد يعتمد على محصول واحد يصدره فى شكل مادة أوليه الى الخارج الى اقتصاد قومى متنوع بعيد عن طابع التبعية الاستعمارية [1].

---

١ — راجع : صلاح الدين نامق ، محددات التنميه الاقتصادية ، سنة ١٩٧١ ، ص ٣٠ .

ويلاحظ أن هذا التعريف ينبع من الفلسفه الاشتراكية نفسها والمبادىء التى تنادى بها ، وينطوى فى جوهره على توجيه انتقادات شديده الى النظام الرأسمالى باعتبارة نظاما رجعيا لايلائم التطور البناء نحو التقدم والنمو ، ولايمكن أن تتحقق فى ظله التنميه الاقتصادية لجماهير الشعب .

٣ ـ يعرف الفكر الاقتصادى المعاصر التنميه الاقتصادية بأنها تغيير البنيان الاقتصادى عن طريق تكوين الجهاز الانتاجى المتقدم اللازم لتشغيل الموارد البشريه والطبيعية والماليه المعطله ، وذلك بغرض رفع الدخل القومى ،فى مده محدده نسبيا ، بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان ، وهو ما يعنى رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ، ورفع مستوى المعيشه وواضح أن تكوين هذا الجهاز الانتاجى يعنى أحداث تغيير بنيانى عميق فى الاقتصاد القومى ، والتوسع فى فروع الانتاج القائمه والقيام بفروع جديده واقامة المشروعات الكبيرة ، والأخذ بالتكنولوجيا الجديده ، رفع الانتاجية القومية ، وتغيير بنيان الطلب على عوامل الانتاج وعلى المنتجات ، وتغيير بنيان العلاقات الاقتصادية الدولية ،ويكون رفع الدخل القومى بطريقين ، وهما رفع انتاجية فروع الانتاج القائمه ، وهى الزراعة والاستخراج ، وخلق فروع انتاج جديده ، وذلك عن طريق توجيه جزء من اليد العامله من الزراعة الى الصناعة

وفى راينا أن المقصود بالتنميه الاقتصادية هى عملية تفاعلية تتمثل فى اجراءات وسياسات فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنظيم ، بغرض تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومى والقائم على أحداث زياده مستمره فى متوسط دخل الفرد الحقيقى خلال فتره زمنية معينه .

واذا أخذنا هذا التعريف للتنمية الاقتصادية ، نجد أنه يركز على ثلاث أمور أساسية كالاتى :

اولا العمليه التفاعلية

يقصد بالتنميه الاقتصادية هو اجراء عملية تفاعلية جوهرها الانتقال من الوضع الاقتصادى الادنى الى وضع اقتصادى أفضل ومتقدم ، من خلال تطوير وتقدم المهارة الانسانية والفن الانتاجى والمؤسسات والتنظيمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بكفاية انتاجية أفضل .

فالتنميه الاقتصادية اذا ما أخذت مجراها الصحيح بطريقة علمية منتظمه فى دوله ما لابد وأن يعقبها تغيرات فى شتى المجالات المختلفة السابق ذكرها .

وتأخذ التنميه الاقتصادية مجراها الصحيح بأحداث تغيير فى عرض عوامل الانتاج وتغيير فى هيكل الطلب المحلى .

وتشمل التغيرات التى تطرأ على عرض عوامل الانتاج ، اكتشاف موارد جديده للثروه فى المجتمع ، زيادة معدل الادخار وتجميع رؤوس الأموال ، استخدام وسائل أنتاجية جديده أكثر كفاءة .

تحسين الكفاية والمهارات الانتاجية للعامل ، تعديل وسائل التنظيم والادارة فى المؤسسات المختلفة •

بينما تشمل التغيرات التى تطرأ على الطلب المحلى أى الطلب على السلع والخدمات ، التغيرات التى تحدث فى حجم السكان وتكوينهم العمرى ، التغيرات التى تحدث بالنسبة لتوزيع الدخل القومى وزيادة الاستهلاك ، التغيرات التى تطرأ على أذواق المستهلكين ومؤسساتهم الاجتماعية ومنظماتهم العامه والخاصه •

وعلى هذا يمكن تفسير التنميه الاقتصادية بأنها عملية تفاعلية يتم بموجبها حدوث تغيرات شتى فى عرض العوامل الانتاجية ، وحدوث زيادات متلاحقة فى الطلب على السلع التى أنتجتها عملية التنمية ذاتها ، بحيث يسير كل من عرض العوامل الانتاجية والطلب على السلع المنتجة فى زيادات مستمرة متلاحقة •

ثانيا الزيادة فى الناتج القومى الحقيقى

والعنصر الثانى من عناصر التنميه هو الزيادة فى الناتج القومى الحقيقى ، ويقصد بالناتج القومى الحقيقى ، مجموع أنتاج الدول من السلع والخدمات معبرا عنها ليس فى شكل وحدات نقديه بل على اساس حقيقى ، أى أنه يجب استخدام الأرقام القياسية للسلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية لتصحيح القياس النقدى للدخل القومى ويجب أن نأخذ فى الحسبان استهلاك الالات وغيرها من السلع الانتاجية أثناء عملية الانتاج •

وحيث أن الناتج القومى لايشمل السلع الوسيطه ، فان صافـــى الأنتاج القومى يكون مقياسا أفضل فى هذه الحاله (١) .

وتختلف قيمة الناتج القومى الصافى من سنة الى آخرى ، ويرجع ذلك الى عاملين :

تغير حجم السلع والخدمات سواء بالزيادة أو بالنقصان ، وتغـير اسعار السلع أيضا سواء بالزيادة أو النقصان .

ويلاحظ هنا أن زيادة الدخل القومى لاتدل فى حد ذاتـها علـى حدوث تنميه وأنما يلزم أن يزيد متوسط دخل الفرد .

ثالثا استمرار الزيادة فى الناتج القومى لفترة طويله من الزمن .

ويقصد بذلك ضرورة حدوث زيادة مستمره ودون أنقطاع فـــى الناتج القومى ، بمعنى أن الزياده أو التوسع القصير الأجـــل الذى يطرأ على الاقتصاد القومى ، نتيجة لدورة تجارية عاديـــة أو لسبب من الأسباب الطارئة ، لاينبغى ادخاله ضمن مفهـــوم التنمية .

فاذا كان النظام الاقتصادى السائد هو النظام الرأسمالى فيجب أن يكون هناك زيادة تصاعدية بين فترات الدورة التجاريـــة ، أما اذا كان النظام الاقتصادى يسير على مبادئ الأشتراكيـــة وجب التركيز على زيادة الناتج القومى بين كل خطة اقتصادية رسمتها الدولة والخطه التى تليها .

---

(١) راجع: دكتور . خالد سعد زغلول ، التحليل الاقتصادى الكلى ، دروس فى نظرية الدخل القومى ونظرية كينز ، الولاء للطبع والتوزيـع سنة ١٩٨٩ ، ص ٢٧

ولايمكن القول أن الأقتصاد القومى قد دخل مرحله التنميـــة الأقتصادية ، الا اذا أصبحت التنمية نمطا طبيعيا لهذا المجتمع بمعنى أن تتكون فى داخل المجتمع تلك القوى القادرة على اجتياز كافة العقبات وعلى دفع الأقتصاد القومى نحو التقدم والنمـــو ومن هنا يجب التفرقة بين التنمية وبين التحضر الغربى ، ذلـــك أن أكتساب بعض سمات الحضارة الغربية قد تتم دون أن يكـــون هناك تنميه أقتصادية فعليه لعدم حدوث تغيير جذرى فى اسلوب الأنتاج السائد وما يتطلبه ذلك من تغير فى الأبعاد المختلفـه للبنيان الأجتماعى كله . وهذا الخلط قد يؤدى بالمجتمع الـــى أن يكون مجتمعا مستهلكا للسلع والخدمات دون أن تتوافر لديـــة الأمكانيات ليتحول الى مجتمع متقدم من الناحية الأنتاجيـــة فاليابان مثلا تمارس تنميه أقتصادية بينما الكويت وأبو ظبى تمارسان نوعا من أكتساب مظاهر التحضر الغربى بينما الصين تمارس تنميـــه أقتصادية وأجتماعية وهكذا ....

ولقد حظت قضية التنمية الأقتصادية أهتمام كافة دول العالم النامى منه والمتقدم ، وادرك قادة الفكر وواضعى السياسات الخارجيـــة فى الدول المتقدمة المتمثلة فى الولايات المتحده الأمريكية وأوربـــا بأنة لاسبيل الى سلام دائم أو تقدم أقتصادى للعالم الذى نعيش فيه، مـــا لم تتوافر للبلاد الفقيرة أسباب النمو وأصبح واضحا اليوم أن التنميه الأقتصادية للبلاد المتخلفة أنما تشكل مسئولية مشتركـــه للبلاد المتخلفة والمتقدمه على السواء .

ولقد أهتمت الدول المتقدمه بتشجيع التنميه فى الدول المتخلفـــة

أملا فى توسيع نطاق المبادلات التجارية بين الدول الصناعية المتقدمه والدول المتخلفه . فاقتصاديات الدول المتقدمه تعانى من فائض فى الانتاج يزيد عن طاقة الاستهلاك المحلى واستمرار هذه الزيادة تهدد بأنكماش حجم الانتاج فى هذه الدول وبالتالى تدهور نظمها الاقتصاديه ، ولذلك تسعى هذه الدول لتسويق الزيادة فى فائض الانتاج لدى الدول المتخلفة .

ولكن لايتم ذلك الا اذا كانت الدول المتخلفه لديها من القوه الشرائية مايمكنها من أمتصاص هذا الفائض ، وفائض من السلع والخدمات يمكن أن تدفعها للدول المتقدمه ، وهذا لايتحقق الا بأرتفاع بمعدل التنميه فى الدول المتخلفة .

الباب الثاني

مكونات عملية التنميه الاقتصادية

أن الخصائص العامه السابق ذكرها عن أقتصاديات الـــدول المتخلفة توضح لنا هيكل البنيان الاقتصادى لهذه الدول ، ومـــن هنا تبدأ عملية التنمية بتحديد الشكل الجديد لهيكل البنيـــان الاقتصادى المناسب الذى يصل بالاقتصاد القومى الى مرحلة التقـدم والازدهار .

والخطوه الأولى فى تهيئة الاطار الملائم للتنمية الاقتصادية هى ازالة معوقات التنميه ، وانشاء الهياكل الاساسية التى تمثل شرطا اساسيا لنجاح المشروعات المختلفة فى تحقيق أهدافها ورفع أنتاجيتها ،حيث يترتب على انشاء هذه الهياكل الاساسية " وفورات خارجية " تنتفـع بها المشروعات القائمه ، مما يؤدى الى انخفاض متوسط تكاليـــف الانتاج منها ، علاوه على أن ذلك يحفز على أقامة مشروعات جديـــده للاستفادة من هذه الوفورات الخارجية .

والتغير الذى يطرأ على البنيان الاقتصادى للدوله انما يحـدث بطريقة تلقائية كلما تقدمت الدوله وسارت فى طريق التنمية ، ولكـــن يلاحظ أن التغير لايحدث الا تدريجيا وببطء ، لذلك فمن الأفضــل الا ينتظر المسئولون عن التنمية حتى يتغير البنيان الاقتصادى ويحقق أهداف التنمية ، وأنما يجب أتخاذ الأجراءات والسياسات التى تساعد على تحقيق أهداف التنمية . ولذا سوف نتناول أهداف التنميـــه الاقتصادية ،ومراحل النمو الاقتصادى ،نظريات التنميه الاقتصاديه فى فصول ثلاثـــه :

الفصل الاول • أهداف التنميه الاقتصادية

وتتلخص أهم أهداف التنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفه فيما يلى :

اولا التصنيع

يعتبر التصنيع هو جوهر التنميه الاقتصادية ولاسيما فى الدول الزراعية التى تعانى من الضغط السكانى بالنسبة للموارد • فانشاء الصناعات الحديثة التى تعتمد بصفة اساسية على الالات يؤدى الى أنتقال الاقتصاد القومى فى مجموعة من استخدام الاساليب التقليدية البدائية ، الى أستخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة • ويلاحظ هنا أن كل تقدم فى الاساليب التكنولوجية للانتاج الصناعى ، لابد أن يؤدى الى أرتفاع المستوى الفنى للانتاج الزراعى ، حيث أن قطاع الصناعة هو الذى يمد قطاع الزراعة بالالات والاسمدة الكيماوية وغيرها من المستخدمات الحديثه التى تساعد على أرتفاع المستوى الفنى للانتاج •

كما أن زيادة الاهمية النسبية للناتج الصناعى ، تقتضى زيادة نسبة العاملين فى قطاع الصناعة الى مجموع العاملين فى النشاط الاقتصادى •

وتجد الاشارة الى أن تزايد نسبة العاملين فى قطاع الصناعة الى

مجموع العاملين فى النشاط الاقتصادى ، نتيجة أتجاه الدولـــه نحو التصنيع وسيرها فى طريق التنميه ، لايكون بصفه مستمــــره وأنما يستمر التزايد الى أن تصل هذه النسبه الى مستوى معين ثم تستقر عنده ، ولذلك يعتبر التصنيع المجال الحيوى لزيـــادة فرص العمل أمام الاعداد المتزايد من القوه العامله ، والوسيله الاكيده لزيادة الدخل وتوفير العملة الأجنبية .

ويلاحظ هنا أن زيادة الأهمية النسبية للناتج الصناعى الى جملة الناتج القومى ، يجب لايكون على حساب قطاع الزراعة ، ذلـــك أن نجاح التنمية الصناعية فى دوله نامية ، أنما يتوقف الى حـــد بعيد على الانماء المتوازن لجميع قطاعات الاقتصاد القومـــى ، وبصفه خاصة قطاع الزراعة . فعن طريق تنمية قطاع الزراعــــة ، يمكن مواجهة الزيادة فى الطلب على المواد الغذائية الناتجــه من زيادة متوسط دخل الفرد من الهجره من الريف الى الحضـر ، ومن ثم يمكن تجنب التضخم ، وعن طريق تنمية قطاع الزراعة كذلـك يمكن زيادة الصادرات ، ومن ثم الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية والمـــواد الخام غير المتوافره محليا وقطع الغيار وغيرها مما يلزم عمليــــة التصنيع . هذا علاوة على أن الزراعة تمد الصناعة بكثير من المواد الأولية .

وهذا ما يفسر لنا قانون انجل الذى يقضى بأنة " كلما زاد الدخل زادت النفقات المخصصة للغذاء ، ولكن بنسبه اقل من نسبه زيادة

الدخل ، وبالتالى تزداد نسبة مايخصصه الأفراد من هذا الدخل للانفاق على السلع الصناعية والخدمات .

وفى المراحل الاولى للتنمية يلاحظ أن زيادة الدخل قد لايصاحبها انخفاض نسبة مايتفق من هذه الزيادة على الغذاء ويحدث ذلك بصفة خاصة اذا صاحب زيادة الدخل اجراءات حكومية تستهدف اعادة توزيع الثروة والدخل . ذلك ان اعادة توزيع الثروة والدخل لصالح الطبقات الفقيرة كما يحدث فى الدول النامية ذات النزاعات الاشتراكية يترتب عليها زيادة دخول الفئات ذات الدخول المنخفضة والتى توجه نسبة عالية من دخلها للانفاق على الغذاء . ولذلك فأن الانفاق على الغذاء كنسبة من الدخل لايتجه الى الانخفاض فى مثل هذه الظروف ، ومعنى ذلك أن الجزء المخصص للانفاق على السلع الصناعية لن يتجه الى الزيادة كما جاء فى قانون أنجل ، ولذلك يمكن القول بأن قانون " انجل " لايحدث اثره الا فى المدى الطويل .

ويجدر الاشارة هنا ان التغير الذى يطرأ على هيكل الطلب الاستهلاكى قد لايؤدى الى الاتجاه نحو التصنيع فى الداخل فعندما يزيد الطلب فى احدى الدول النامية على المنتجات الصناعية قد تلجأ هذه الدول الى استيراد هذه المنتجات من الدول الصناعية المتقدمة ، وذلك فى مقابل زيادة ماتصدره من المنتجات الأوليه ، وفى هذه الحاله يكون الاثر الوحيد للتغير فى هيكل

الطلب الاستهلاكي ، هو تعزيز وتحريك النمو الصناعي في الدول المتقدمة . ولذلك فإن الدول النامية لا تستطيع ان تترك عملية التصنيع لتحدث تلقائيا عن طريق قوى السوق ، وبفعل قانون انجل ، ان الأمر يستدعي اعداد خطة اقتصادية رشيدة ، تهدف الى السير قدما في طريق التصنيع ، ومن ثم زيادة الأهمية النسبية للناتج الصناعي[1]

ومن القواعد الأساسية لزيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد القومي ضرورة توافر حد أدنى من الاستثمار ورفع معدل التراكم ، ويكون رفع الميل للاستثمار عن طريق خفض نفقات الانتاج وسعر الفائدة وخفض الضرائب على الاستثمارات الجديدة أو اعطاء اعانات لها . الأمر الذي يؤدي الى سرعة تطور قطاع الصناعة .

ويعتبر التعليم المفتاح الذهبي للتنمية الاقتصادية ، فالتعليم يهدف أولا الى تزويد الدول النامية بالقوة العاملة المدربة تدريبا فنيا يتلائم و طلبات حضارة العصر الحديث وهو كذلك يهدف الى تزويد البلاد بالفنيين من ذوى التخصصات العالية الذين يعرفون كيف يتعاملون مع العدد والآلات الجديدة التي ما فتئ العالم الصناعي المتقدم ينتجها يوم بعد يوم ، كما يهدف التعليم الى تحقيق الاتصال بالطبقة العاملة في أنشطة الاقتصاد المختلفة لتعليمهم اجلال الصفات الاقتصادية البناءة ... صفات حب العمل والتفاني فيه واحترام المواعيد واطاعة الرؤساء والأدب في معاملة

(١) راجع د / على لطفى ، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ .

الجمهور ، وهى الصفات التى جعلت من العامل اليابانى أفضل عمال الدنيا .

ثانيا : تنويع الصادرات

من سمات الدول المتخلفة اعتمادها اعتمادا كليا على محصول واحد أو سلعه واحدة تؤمن بها النسبه الكبرى من متطلباتها من النقد الأجنبى . وسبق أن وضحنا الأضرار المختلفة المترتبه على ذلك . ومن أهمها جعل اقتصاديات الدول المتخلفة عرضه للتأثير الشديد بالتغيرات الطارئه على أسعار المواد المصدرة بأسواقها من جهه ، وبالتغيرات الناتجه عن العوامل التى تتحكم فى انتاج هذا المحصول الواحد من جهه ثانيه ، فهبوط سعر السلعه التى تصدرها الدول المتخلفه من شأنه أن يخفض دخل هذه الدوله من العمله الأجنبيه ودخلها القومى والفردى .

ولذلك أصبحت احدى أهداف التنميه الاقتصاديه احداث تغيير فى البنيان الاقتصادى ، يتمثل فى تنويع الانتاج وبالتالى تنويع الصادرات ، أى عدم الاقتصار على انتاج عدد قليل من السلع معظمها من المنتاجات الزراعيه .

ويلاحظ أن هذا التغير فى البنيان الاقتصادى للدوله الذى يتمثل فى تنويع الانتاج ، يجب الا يترك ليحدث بطريقه تلقائيه .

وانما لابد أن يتم ضمن اطار خطه اقتصادية رشيدة ، تأخذ في اعتبارها عدد من العوامل مثل مدى ضرورة السلعة والتلازم في الطلب بين السلع المختلفه ، واثر انتاج السلعه على حصيلة الدوله من العملات الأجنبيه ، وهذه العوامل التي يتعلق بعضها بجانب العرض والانتاج ويتعلق البعض الآخر بجانب الطلب والاستهلاك ـ تؤدى في مجموعها الى انتاج عدد كبير من السلع أي تنويع الانتاج [1] .

ثالثا : كبر حجم الوحدات الانتاجيه

من سمات الدول المتخلفه ايضا صغر حجم الوحدات الانتاجية وبالنظر الى قطاع الزراعة نلاحظ صغر حجم الوحدات الانتاجية نظرا لتنافس الأفراد على شراء الأرض الزراعية (لعدم وجود مجالات أخرى) مما يؤدى الى ارتفاع قيمتها وتفتت ملكيتها ، وتعاني الصناعة ايضا في الدول المتخلفة من صغر حجم الوحدات الانتاجية نظرا لضيق السوق وضعف القوه الشرائية .

الأمر الذى يؤدى الى ضعف الانتاجيه ، وقصر الانتاج على الاستهلاك الذاتي فقط .

---

١ ـ راجع دكتور : على لطفى . التنميه الاقتصاديه دراسة تحليليه ، مرجع سابق . ص ١٣٦ .

لذلك أصبحت أحدى أهداف التنميه الاقتصادية احداث تغيير فى البنيان الاقتصادى يتمثل فى كبر حجم الوحدات الانتاجيه مما يؤدى الى زيادة الانتاج الذى يكفى لتغطية الاستهلاك المحلى وتصدير الفائض الى الدول الاخرى . كما أن كبر حجم الوحدات الانتاجيه يعود بالفائده على هذه الدول وبالاستفاده من وفورات الانتاج الكبير ، وتحقق امكانية استخدام الالات والمعدات الحديثه، وزيادة حجم القوة العاملة وبالتالى زيادة الدخل القومى والفردى ، أى خلق قوة شرائيه جديدة واتساع حجم الأسواق ، وبالتالى يدفع بعجلة التنميه الاقتصادية الى التقدم .

ولذلك يجب على حكومات الدول المتخلفة عند اقامة مشروعات جديدة أن تضع فى الاعتبار ليس فقط حجم السوق الحالى فقط ، انما يجب أن تؤخذ فى الاعتبار أيضا الزيادة المتوقعه فى السوق الداخلى نتيجة زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقى ، وكذلك الزيادة المتوقعه فى حجم السوق الخارجى نتيجة تزايد امكانيات التصدير (١).

رابعا : استثمار الموارد الطبيعيه والبشريه

تعانى الدول المتخلفه من عدم القدرة على استغلال الموارد الاقتصادية أو اكتشاف هذه الموارد ، كما أن الدول المتخلفة لديها طاقات بشريه كبيرة غير مستغله ، ففى كل من السودان

---

١ — راجع دكتور على لطفى "التنميه الاقتصادية دراسة تحليليه" ، مرجع سابق ص ١٥٣ .

والهند مساحات شاسعه من الأراضى الزراعية غير مستغله بالاضافه الى الثروات الطبيعية الأخرى ، وفى البرازيل يوجد كميات ضخمه من الحديد الخام والنحاس والمعادن الهامه بالاضافه الى الطاقه الكهربائيه الهائله التى تمكنها من اقامة صناعات كبيرة ومختلفه ، الا أن هذا الثروات الضخمه تحتاج الى رؤوس الأموال الكبيرة والخبرات الفنيه والعماله المدربه • وبدون هذه العوامل الأخيرة تصبح هذه الموارد الطبيعية عنصر سالب نسبيا فى عملية التنميه الاقتصادية ، أى أنها لاتستطيع من تلقاء نفسها التحول الى سلع وخدمات صالحه للاستهلاك المباشر •

ولذلك أصبح أحدى أهداف التنميه هو الوصول الى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ، والعمل على اكتشاف الثروات الطبيعيه ، وتنمية الموارد البشريه ، عن طريق البرامج التدريبيه ورفع مستوى التعليم الذى يمكن هذه الدول من استخدام التكنولوجيا الحديثه • فطريق المعرفه والعلم هو القوه الحقيقيه التى ينبغى التمسك بها لأخراج انسان التخلف من الفجوه السحيقه التى يعيش فيها اليوم ، فضلا عن أنه طريق الحريه الحقيقيه التى تنمى ملكاته وقدرته الخلاقه المبدعه •

خامسا : الارتفاع بمستوى قطاع الخدمات

تعانى الدول المتخلفه من ضعف قطاع الخدمات وعدم قدرته على تلبية الاحتياجات الضروريه للأفراد المجتمع ، تهدف

التنميه الاقتصاديه الى الارتفاع بمستوى قطاع الخدمات ، أى زيادة الأهميه النسبيه لهذا القطاع من الناتج القومى ، وكذلك زيادة نسبة العاملين فيه الى مجموع العاملين فى النشاط الاقتصادى.

وقطاع الخدمات يتضمن أنشطه عديده ، مثل النقل والمواصلات والاسكان والتجارة والمال والخدمات الصحيه والخدمات التعليميه وغيره من الأنشطه .

ومن الملاحظ أن الدول الناميه التى سلكت طريق التنميه يتزايد الطلب بها على الخدمات المختلفه نتيجة لارتفاع مستوى الدخل الحقيقى ويترتب على ذلك زيادة مقدار الاستثمارات الموجهه الى قطاع الخدمات وزيادة العاملين بهذا القطاع .

والارتفاع بمستوى قطاع الخدمات ماهو الا ارتفاع مستوى البنيه الأساسيه داخل الدوله والذى يعتبر أحدى القوة المؤثره فى تغير البنيان الاقتصادى وتحقيق التنميه الاقتصاديه، حيث يترتب على انشاء هذه الهياكل الأساسيه " وفورات خارجيه " تنتفع بها المشروعات القائمه ، مما يؤدى الى انخفاض متوسط تكاليف الانتاج فيها ، علاوة على أن ذلك يحفز على اقامة مشروعات جديدة للاستفادة من هذه الوفورات الخارجيه .

سادسا : رفع مستوى الرفاهيه الاقتصادية للافراد

من أهداف التنميه الاقتصادية رفع مستوى الرفاهية

الاقتصاديه للأفراد ، ويتحقق ذلك من خلال الدخل الفردى بصوره حقيقيه ، أى رفع معدل استهلاك الأفراد من السلع والخدمات.

ويمكن من خلال عملية التنميه الاقتصادية تحقيق زيادة فى الدخل الفردى ، يزداد الدخل الفردى عندما يكون معدل الزيادة فى الدخل القومى أكبر من معدل الزيادة السكانيه لأن

$$\text{متوسط الدخل الفردى الحقيقى} = \frac{\text{الدخل القومى الحقيقى}}{\text{عدد السكان}}$$

فاذا زاد الدخل القومى الحقيقى بنفس نسبة زيادة السكان دل ذلك على ثبات متوسط الدخل الفردى الحقيقى . فمثلا لو زاد حجم السكان بمعدل ٤٪ سنويا وزاد الدخل القومى الحقيقى بمعدل ٤٪ سنويا ايضا ، فان ذلك يؤدى الى ثبات متوسط الدخل الفردى ، ولكن اذا زاد حجم السكان بمعدل ٤٪ سنويا وزاد الدخل القومى بمعدل ٧٪ سنويا ، فان ذلك يؤدى الى زيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقى وزيادة القوة الشرائيه الحقيقية للمجتمع.

ويلاحظ هنا لكى يتزايد متوسط الدخل الفردى الحقيقى يجب أن تكون الزيادة الناجمه فى الناتج القومى نتيجة زيادة فى حجم السلع والخدمات لا نتيجة زيادة فى الأسعار ، أى تحقيق دخل حقيقى وليس نقدى (١).

---

١ ـ راجع دكتور خالد سعد زغلول ، دروس فى الدخل القومى ونظرية كينز ، مرجع سابق ص ٧.

ويلاحظ أيضا ضرورة أجراء توزيع عادل للدخل القومي الناتج من عمليات التنمية وذلك لضمان زيادة دخل الطبقات الفقيرة وتحقيق هدف زيادة الرفاهيه الأقتصادية في المجتمع ككل ، حيث أن التوزيع غير العادل للدخل على الرغم من زيادة الناتج القومي بمعدل أعلى من زيادة السكان قد يؤدي الى زيادة غناء الطبقات الغنية في المجتمع وزيادة فقر الطبقات الفقيرة مما يؤدي الى انقاص الرفاهيه الأقتصادية للمجتمع بدلا من زيادتها (١).

سابعا : تحقيق الحرية الأقتصادية

تتسم أقتصاديات الدول المتخلفة بالتبعية الأقتصادية للخارج ، بمعنى أن الدول المتقدمه ولاسيما الدول الاستعمارية تتحكم في الدول المتخلفة ، وان هذه التبعية الأقتصادية قد نشأت تاريخيا نتيجة السياسة الاستعمارية كما سبق أن ذكرنا ، ولذلك يعتبر هدف تحقيق الحرية الأقتصادية من الأهداف الأساسية للتنمية ، واذا كانت الحرية الأقتصادية تعنى أقامة التعاون مع العالم الخارجي ، الا أنها تعنى في ذات الوقت حرية الدولة في أتخاذ قراراتها الأقتصادية وعدم خضوعها لسيطرة الدول الاجنبية

---

١ ـ راجع دكتور محمد خليل يرعى ، دكتور على حافظ منصور التخلف والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٤٢

وتتمثل الحرية الاقتصادية فيما يلى :

١ ـ حرية الدولة فى التصرف فى مواردها الطبيعية اما بتصنيعها بالداخل أو بتصديرها للخارج ، حيث كان الاستعمار سابقا يسعى الى استغلال موارد الدول المتخلفه لصالح اقتصاده القومى ، وقد تمكن من ذلك بسيطرة شركاته وبنوكه فى استغلال الموارد والتحكم فيها وتوجيهها لصالح المستعمر

٢ ـ حرية الدوله فى بيع منتجاتها لمن يعطيها أفضل الأسعار ، وحريتها فى شراء السلع المختلفه من الدول التى تقدم لها أفضل العروض حيث كان الاستعمار سابقا يجبر الدول المتخلفة على بيع منتجاتها بأسعار منخفضه عن الأسعار العالميه للدول المستعمرة وتستورد منها كل منتجاتها بأسعار مرتفعة .

٣ ـ حرية الدوله فى تنظيم نقدها الوطنى وفقا لمصلحتها ، وعدم ربط نقدها ارتباطا وثيقا بنقد دوله أجنبيه ، وعدم الاحتفاظ بأحتياطها النقدى فى دوله أجنبيه ، فمعظم الدول المتخلفة أثناء خضوعها للأستعمار كانت تسير فى فلك الدول المستعمرة وكانت السياسه النقدية للدول المتخلفة تابعه للسياسه النقدية بالدوله الأم المستعمرة ، ومن ثم كانت العملات المحلية لهذه الدول لاتعرف فى الأسواق العالميه الا عن طريق عملة الدوله الأم ، وكانت عملات الدول المتخلفة تتأثر بأية

تقلبات تحدث فى عملات الدول المستعمرة ٠

وفى الواقع أن الحريه الاقتصاديه لن تتحقق لدولة ما من الدول الناميه ، الابعد أن تقطع شوطا كبيرا فى طريق التنميه الاقتصادية ، أى بعد أن تحقق معظم اهداف التنميه الاقتصادية السابق ذكرها ٠

الفصل الثاني

مراحل النمو الاقتصادى

ان مراحل النمو الاقتصادى من الدراسات الهامه الأساسيه التى يجب على دارس علوم التنميه الاقتصادية الالمام بها لما تقدمه من تحليل لسلسة الأحداث التى شاهدها التاريخ الحديث ومن ابراز الأوجه السيئه فى التطورات التى تمر بها الدول المتخلفة خلال عملية التنميه الاقتصادية بما حدث فى الماضى • وكذلك ابراز الخصائص التى تميزت بها كل مرحلة من مراحل النمو •

ولقد ظهرت عدة محاولات فى وصف مراحل النمو وخصائصها • ومن المحاولات الأولى فى هذا الشأن المراحل التى حددها " كارل ماركس " فى حديثه عن تطور الرأسماليه وظهرت حديثا محاولة جزئيه لتحديد درجة النمو الاقتصادى عن الدول المتخلفة قام بها الاقتصادى والت ويتمان رستو استاذ التاريخ الاقتصادى بجامعة كمبردج • وتتلخص هذه المحاولة فى ان رستو قام بوضع مراحل معينه لعملية النمو الاقتصادى عند الدول • قال عنها فى مقدمة كتابه (مراحل النمو الاقتصادى) انها ليست الا نتائج عامه مستنبطه من الأحداث الضخمه التى شهدها التاريخ الحديث (١).

١ - انظر : W.W. Rostow, The stages of Economic, Cambridge, 1960 . P. 4 .

وقد ركز رستو دراسته حول فكرة مراحل النمو ، وأخذت دراسته شهرة واسعة فى النمو الاقتصادى عن سبقوه ، ويرجع ذلك الى أن اراء رستو جاءت مقابله للنظم المتتابعه التى تسرى النظريه الماركسيه أن كافة المجتمعات الانسانيه تمر بها ، وتتمثل هذه النظم فى النظام البدائى، نظام الرق ، نظام الاقطاع ، النظام الرأسمالى ، النظام الاشتراكى .

وعلى الرغم من أن فكرة مراحل النمو ماهى الا طريقة محدوده وعلى قدر غير قليل من التعسف ، الا أنها تعالج عددا من المشاكل كالحوافز والعوامل التى تدفع عملية التنميه والصفات المشتركة لكل مرحله والعلاقات بين مراحل النمو المختلفه .

مراحل النمو عند رستو:

اوضح رستو فى مؤلفه أن عملية التنميه الاقتصاديه تتكون من مجموعه من المراحل ، تستطيع الدول المتخلفه - تحقيق تقدمها اذا وعت العوامل التى تنقلها من مرحله الى أخرى على طريق النمو متخطيه فى ذلك الصعاب والعقاب التى تعترض تقدمها وتطور اقتصادها القومى .

ويرى رستو ان كل دوله تمر بخمسة مراحل تاريخيه خلال نموها الاقتصادى وتتمثل هذه المراحل فى الآتى :

١ — مرحلة المجتمع التقليدى

٢ — مرحلة التهيؤ للانطلاق

٣ ـ مرحلة الانطلاق

٤ ـ مرحلة النضوج

٥ ـ مرحلة الاستهلاك الوفير

وفيما يلي تفصيل لكل مرحله من هذه المراحل الخمس:

أولا : مرحلة المجتمع التقليدى

وفي هذه المرحله تكون الدوله شديدة التخلف اقتصاديا يتسم اقتصادها القومى بسيادة الانتاج الأولى (الزراعة واستخراج المواد الأوليه) . ويتبع المجتمع وسائل بدائيه للانتاج . ويلعب نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعى بها .

وهذا المجتمع من الناحية التاريخيه هو الذى ساد قبل عصر نيوتن (١٦٤٢ ـ ١٧٢٧) [١].

ومن المظاهر التى تميز المجتمع التقليدى عن غيره من المجتمعات . تمسك المجتمع بالتقاليد . وتفشى الاقطاع وانخفاض مستوى الانتاجية بشكل عام . وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى نتيجة عدم توافر الامكانات الجديدة التى تحققها

---

١ ـ Pre-Newtouian عالم رياضى وله العديد من الأفكار التى تبلورت فيما بعد وعرف باسم (قوانين نيوتن) .

العلوم وتفوق الانتاج أو عدم استعمالها وتطبيقها بصوره منظمة ؛ بمعنى ان هذا المجتمع لايملك التكنولوجيا التى تنتج التيار المعد فقا لمستمر من التجديدات ، وبالتالى فان هناك حدود قصوى للانتاج ، كما أن اكثر من ٧٥٪ من القوى العامله تعمل فى انتاج الغذاء ، وليس من الضرورى ان يكون المجتمع التقليدى مجتمعا ساكنا لاحركه فيه بل هو مجتمع يمكن له أن يحقق زيادات فى حجم الانتاج كما يمكن أن تظهر فيه تجديدات فنيه ، يسود الفضل فى ظهورها للصدفه .

ومن سمات المجتمعات التقليديه ايضا ارتباطها بما يسمى بالقدريه طويلة الأجل ، أى التسليم بأن الفرص المتاحة للأحفاد لاتختلف عن تلك التى كانت متاحة للأجداد ولكن هذه القدريه طويلة الأجل لاتستبعد حرية الاختيار فى الأجل القصير ، اذ يستطيع الانسان فى حدود معينه أن يجاهد لتحسين مركزه أثناء فترة حياته . وعلى سبيل المثال نجد أن قرى الصين شاهدت صراع لاينتهى للحصول على الأرض الزراعية أو المحافظة عليها مما أدى الى ابقاء الأرض فى يد أسرة واحدة لفترة تزيد عن قرن من الزمان .

مما سبق يتضح ان المجتمع التقليدى هو مجتمع يتصف بعدد من الصفات الاقتصادية والفنيه والفكريه والاجتماعية ، وينطبق عليه معظم سمات المجتمع المتخلف السابق ذكرها .

وقد ضرب رستو مثلا لدول اجتازت هذه المرحلة من مراحل النمو الاقتصادى بالصين ، ودول الشرق الأوسط ، ودول حوض

البحر الأبيض المتوسط ، وبعض دول اوربا في القرون الوسطى .

ويعتقد رستو أن هذه المرحلة عادة ماتكون طويله نسبيا ، وتتميز بالبطء الشديد .

ثانيا : مرحلة التهيوء للانطلاق :

تعتبر هذه المرحله فترة انتقال بين مرحلة المجتمع التقليدى ومرحلة الانطلاق ، وفيها تكون الدوله ايضا متخلفه اقتصاديا ، غير انها تحاول ترشيد اقتصادها ، والتخلص من الجمود الذى يتسم به مجتمعها .

وتبدأ هذه المرحله بالتقدم التدريجي في العلوم ، ومع هذا التقدم العلمى حدث تطور في اكتشاف الأراضى والموارد الجديدة ، وقد ساعد على هذا تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية .

وفي مرحلة التهيوء للانطلاق يعمل المجتمع على تهيئة نفسه للانتقال من مجتمع تغلب عليه الصفه الزراعيه الى مجتمع تبدأ فيه بوادر ظهور قطاعات جديده كالصناعات الخفيفه الى جانب الزراعة ، الأهتمام بانشاء الطرق ، والسكك الحديديه ، والموانى ، ومن مظاهر كذلك ارتفاع معدل الاستثمار وظهور المؤسسات الماليه والمصرفيه . وهذا يعنى ان قطاع الزراعة يتنازل عن جزء كبير من الدخل الفائض فيه لصالح القطاعات الجديده ، وأهمها

أقامة الرأسمال الأجتماعى اللازم (١) .

حيث أن رأسمال الأجتماعى يخقق مكاسب كبيرة لاتعوق فقط على اللذين أقاموة بقدر ماتشبع - جميع طبقات المجتمع وتحفزهم على أقامة المشروعات الضخمه .

لذا يجب على الحكومات أن يكون لها دورا هاما فى فترة التهيوء للانطلاق ، يتمثل فى أقامة منشأت رأسمال الأجتماعى .

ويعتقد رستو أن ظهور طبقة مختاره ومتازة من المفكرين تخرج على أطار التفكير التقليدى للمجتمع ، وكذلك حدوث بعد التطورات الثورية فى الكيان الأجتماعى والسياسى للمجتمع أنما يعدان من الشروط الأساسية اللازمة للتهيوء للانطلاق (٢) .

وقد ضرب رستو مثلا لدول اجتازت فعلا هذه المرحله بألمانيا واليابان وروسيا فى أول القرن الماضى .

مما سبق يتضح لنا أن مرحلة التهيوء للانطلاق من أصعب مراحل النمو التى يمر بها المجتمع لانة فى هذه المرحله يعمل المجتمع على التخلص من أغلب صفات التخلف سواء أكانت أقتصادية أو اجتماعية أو سياسية .

١- يقصد بالرأسمال الأجتماعى ، البنية الاساسية فى المجتمع المتمثله فى الطرق والجسور والخطوط الحديدية والسدود ومشروعات الرى .

٢- راجع : W.W. Rostow, The Stages of Economic, Op.cit, P. 30 .

ثالثا : مرحلة الانطلاق :

وفى هذه المرحله تتصف الدوله بأنها دولة ناهضة أو فى دور النمو ، حيث تسعى جاهدة للقضاء على اسباب تخلفها والانطلاق نحو التقدم والنمو الاقتصادى عن طريق تنمية مواردها الاقتصادية ، واحداث ثورة فى اساليب الانتاج والتوزيع ، وانشاء الصناعات الثقيله ، والنهوض بالزراعة والتجارة ووسائل النقل والمواصلات ، ويزداد متوسط الناتج القومى مقرونا بتغيرات جذريه فى فنون الانتاج ، وتنتصر القوه العصرية الحديثه على العادات والمنظمات والقيم والمصالح التى كانت تسود المجتمع التقليدى ٠

ومن أهم مظاهر هذه المرحله ان معدل الاستثمار فى الدوله يفوق معدل الزيادة فى السكان ، ومثل رستو لهذه الحاله ، بحالة دوله يزيد عدد سكانها بمعدل ١٪ أو ٥ر١٪ سنويا ، ففى هذه الحاله يجب أن يزيد معدل الاستثمار السنوى على ١٠٪ من الدخل القومى حتى يمكن ان تعتبر الدوله فى مرحلة الانطلاق ومن مظاهرها كذلك تراوح متوسط دخل الفرد بين ١٥٠ و ٢٠٠ دولار فى العام ٠

وقد ضرب رستو مثلا لدول اجتازت هذه المرحله بروسيا فيما بين سنة ١٨٩٠ وسنة ١٩١٤ ، واليابان فيما بين سنة ١٨٧٨ وسنة ١٩٠٠ الارجنتين وتركيا والهند والصين فى الوقت الحاضر ٠ ويعتقد رستو ان مرحلة الانطلاق هذه تتميز بأنها قصيرة نسبيا تتراوح مدتها بين ٢٠ ، ٣٠ سنة تقريبا ، يتم خلالها تحول

الاقتصاد القومى تحولا كبيرا يجعل عملية النمو الاقتصادى تتم بعد ذلك تلقائيا بطريقة أوتوماتيكيه .

ويشترط روستو توافر ثلاثة شروط لنقل المجتمع الى مرحلـــة الانطلاق وهـى :

١ ـ ارتفاع نسبة الدخل القومى (أو الناتج الصافى) المخصصه لأغراض الاستثمار ، من حوالى ٥٪ الى مايفوق ١٠٪ بحيث تؤدى هذه الزيادة فى الاستثمار الى تحقيق زيادة فى الدخـل تفوق معدل زيادة السكان ، وتؤدى فى الوقت نفسه الى ارتفاع ملموس فى الدخل الحقيقى للفـرد .

٢ ـ تحقيق تقدم ملموس فى قطاع رئيسى أو اكثر يكفل دفع عجلة التقـدم فى غيره من القطاعات ، ومن هنا يجب أن يقدم المنتجون فـى القطاعات الرائده باعادة استغلال نسبة كبيرة من ارباحهم فـى مجالات استثماريه منتجه أخـرى .

٣ ـ وجـود هيكل سياسى اجتماعى تنظيمى يحسن استغلال الدفعات التى تساعد على التقدم ، وتوفير رؤوس الأموال المحليـــة والأجنبيـه ، وتوجيهها الى الاستثمار الأمثل .

ممـا سبق يتضح لنا ان الانطلاق يتطلب مجموعة كبيرة مـــن الشـروط التى تمتد الى صميم التنظيم الاقتصادى للمجتمــع وشئونه السـياسيه والفكريه ، فالنمـو السريع فى قطاع أو أكثــر

من القطاعات الصناعيه هـو اداه قويه ولازمه للتحول الاقتصـادى وقوته مستعده من تعدد الأشكال التى تـأخذها الاثار المترتبـه عليه عندما يكون المجتمع متأهب للاستجابه بصـوره ايجابيـه لهذه الاثـار •

رابعـا : مـرحلة النضوج :

وفى هذه المرحله تكون الدوله قد وصلت الى التقدم الاقتصـادى وتكون الدوله قد استكملت نمو جميع قطاعـات اقتصادها القـومى من الزراعـة والصناعة والتجارة والخدمات بشكل متوازن ، وتمكنت من تطبيق جميع طرق الانتاج الحديثه المعروفه حتى ذلك الوقت على غالبية موارده . وتمكنت ايضا من رفع مستوى انتاجها المادى ، وزيادة الاستثمار فيها عـن الاستهلاك •

ويصبح النمو الاقتصادى مدفوعا ذاتيا ، وترتفع نسبة المدخـرات فى المجتمع من ١٠٪ الى ٢٠٪ سنويا ، فيزداد الاستثمار والدخل بمعدلات تفوق الزيادة السكانيه • ويكون التحسن المستمر فـى فنون الانتاج هو سمة هذه المـرحله •

ومن مظاهر هذه المرحله ايضا قيام العديد من الصناعات الأساسيه كصناعة الحديد الصلب وصناعة الالات والعدد ، والصناعـات الكهربائيه ، وصناعة بناء الـسفن وغيرها من الصناعات ذات الفائده الجليله لتقدم الاقتصاد القومى عموما ومن مظاهرها كذلك ازدهار

حركة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات وتقدم المجتمع ونضوجه فكريا وفنيا ، وتنتقل القيادة الاقتصادية من أصحاب الملكية الى أيدي كبار المديرين الأكفاء .

وقد ضرب رستو مثلا لدول أجتازت هذه المرحله من مراحل النمو الاقتصادى بالسويد فى سنة ١٨٨٠ حيث اخطرتها حركة هبوط مفاجئه فى الصادرات والتى كانت تعتمد عليها فى معيشتها الى العمل على تنمية موارد أخرى جديدة للثروة . فتركت تجارة الأخشاب ولب الخشب التى كانت تعتمد عليها فى بادئ الأمر ، واتجهت نحو الاهتمام بمناجم الحديد فى الشمال بانشاء الصناعات الهندسيه ، واستغلال ساقط المياه فى توليد الطاقه الكهربائية ، وغيرها من مصادر الثروة حتى انه لم يأت عام ١٩٢٠ حتى كانت السويد قد بلغت مرحلة النضوج تماما .

مما سبق يلاحظ أن الطريق نحو النضوج يحمل فى طياته تغيرات جوهرية فى كافة الوجوه ، وتتلخص أهم هذه التغيرات فيما يلى :

١ — تغيرات فى القيادة الاقتصاديه ، حيث تنتقل هذه القيادة من من أيدى أولئك الذين اثروا عن طريق ملكيتهم لمصانع القطن أو السكك الحديديه أو للصلب أو البترول الى أيدى المديرين الأكفاء الذين يتولون الادارة فى مؤسسات متعدده الفروع وتركزت قيادتها فى أيدى قله .

٢ - تغيرات القوة العامله ايضا من حيث تكوينها ومن حيث مستوى الأجر وتدريبها وعلمها واستخدامها للأساليب الفنيه الحديثه .

٣ - تغيرات في المجتمع ذاته ، حيث يقتضى الأمر أحداث تغير في الأطار القانوني والاجتماعي والسياسي والاقتصادى ، ولا شك أن هذا التغير وثيق الصله بالمتغيرين السابقين .

وقد اشار روستو أن المجتمع يصل الى مرحلة النضوج بعد ستين عادة من ابتداء مرحلة الانطلاق ، أو بعد أربعين سنه من انتهائها .

خامسا : مرحلة الاستهلاك الوفير :

ومرحلة الاستهلاك الوفير هي مرحلة اكثر تقدما من مرحلة النضوج ، وتاليه لها ، وتكون الدولة قد بلغت شأنا عظيما من التقدم الاقتصادى وتتسم هذه المرحله بارتفاع الدخل الحقيقى بدرجة كافيه تسمح لأفراد المجتمع بأن يكون لديهم فائض من الدخل بعد شراء الضروريات الأساسيه وعلى أن ضروريات هذا المجتمع لاتقتصر على الغذاء والكساء والمسكن فحسب ، انما تمتد الى سلع استهلاكيه كانت تعتبر ترفيه الى حد ما في المراحل السابقه .

ومن أهم مظاهر هذه المرحلة ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادى من السلع الاستهلاكيه ، وخاصه من السلع المعمرة ، كالسيارات والثلاجات والغسالات الكهربائيه ، وأجهزة التلفزيون

كما يستمتع الأفراد بشبكه رفيعه من الخدمات الصحيه والتعليميه والثقافيه والترفيهيه والسياحيه ، كما أن من مظاهرها ايضا زيادة الانتاج الفكرى والأدبى والفنى للمجتمع ، تحقيقا لما يعرف عند رستو وغيرة من الاقتصاديون بدولة الرفاهيه .

ويدلنا التاريخ عن أن الولايات المتحده الأمريكية هى أولى المجتمعات فى العالم التى دخلت بشكل واضح عصر شيوع الاستهلاك الوفير ، كما بدأت دول غرب أوربا واليابان بدخول هذه المرحلة بعزم واصرار وقطعت شوطا كبيرا فى مرحلة النضج ، بدأ الاتحاد السوفيتى يطرق أبواب هذه المرحلة الخامسة ، حيث بدأت محاولات جديده لدخول مرحلة الاستهلاك الوفير ، لم تتضح نتائجها بعد بسبب ما يواجه الخطط الاقتصادية لديه من مشكلات عديده .

تلك هى مراحل النمو الاقتصادى عند رستو ، ولاشك انها محاوله جريئه موفقه ، وتعتبر كل مرحله منها معيارا قائما بذاته لقياس درجة التقدم الاقتصادى عند الدول المتخلفة .

ويرى رستو انه من الصعب أن يتنبأ بالمرحله التاليه لمرحلة الاستهلاك الوفير التى تعيشها الان دول الولايات المتحده واوربا واليابان لأن دول أخرى لم تصل بعد الى مرحله مابعد الاستهلاك الوفير .

يتضح لنا من دراسة مراحل النمو الاقتصادى ان التنميه الاقتصاديه تحدث عبر التاريخ عندما ينتقل المجتمع تدريجيا من

مرحلة نمو الى مرحله أخرى ، ولكل مرحله من هذه المراحل صفاتها وشروطها . بالرغم من ان كثيرا من الدول قد مرت فعلا بهذه المراحل الا أنه من الصعب التعميم وجعل هذه المراحل حتميه فالدول المتخلفه اليوم قد تتمكن من نقل نفسها الى مرحلة متقدمه من مراحل النمو الاقتصادى دون المرور بمراحل سابقه ، وليس شرطا بالطبع ان يعيد التاريخ نفسه .

وفى النهاية يعتقد روستو أنه ربما كانت الدفعه القوية ، وهى المرحله الثالثه فى مراحل النمو ، هى أهم مرحله بالنسبه للشعوب الناميه اذ ليس المهم هو زيادة معدل النمو الاقتصادى ، وانما المهم هو ان يبدأ فعلا هذا النمو ، لأنه بمجرد ان يبدأ فان التنميه الاقتصاديه سوف تتحرك من تلقاء نفسها .

<u>تقدير مراحل النمو عند رستو :</u>

أولا : ان مراحل النمو عند روستو تعتبر من الأعمال المبنيه على فروض جيده ، وهى بلا شك تعتبر تقدما بفكرة النمو ، اكثر من النظريات الكلاسيكية والماركسيه والكنزيه ، لأنها تفترض أن التغيرات الاقتصاديه تؤدى الى زيادة فرص العمل والأرباح ، اذا نظرنا الى الخلف ، فان تحليل روستو يعتبر تفسيرا رائعا للتاريخ الاقتصادى للشعوب ، ولكن اذا نظرنا للأمام فان هذه النظريه تصبح جامده .

ثانيا : اذا كان روستو قد قدم تحليله لمراحل النمو الاقتصادى لكى تكون مرشدا للدول المتخلفه فى التخلص من هذا التخلف والانتقال الى التقدم الاقتصادى ، الا أنه لم يتعرض لأصل الداء وهو هذا التخلف حتى يكون العلاج صحيا وسليما .

ثالثا : بالرغم من ان روستو كثيرا ما يشير الى تفرد المجتمعات المختلفه فى النواحى السياسيه ، والنظم الاجتماعية ، فان تقديره للنمو الاقتصادى مجردا من هذه المظاهر ، يجرده فى الحقيقه من بعض العناصر الهامه التى تشرح معدلات النمو نسبيا هذه المظاهر الانفراديه ، وتحاول بعض الدول النامية مراقبة المراحل المبكرة للنمو الاقتصادى كما ان بعض هذه الشعوب قد تقفز الى مرحلة ما دون ان تمر فى المراحل السابقه ، بينما لا تستطيع شعوب أخرى ان تسير بسرعه فى طريق النمو الاقتصادى ، لتمسكها بالتقاليد القديمة .

رابعا : ان تحديد فواصل قاطعة بين مرحلة وأخرى أمر يصعب تحقيقه من الناحيه العمليه ، فمن الصعب مثلا التفرقه بين مرحله التمهيد للانطلاق ومرحلة الانطلاق ، وكذلك بين مرحلة الانطلاق ومرحلة الاتجاه نحو النضوج ، ففى مرحلة التمهيد للانطلاق يؤكد روستو على دور الثوره الزراعية والاستثمار الضخم فى رأس المال

الاجتماعي بينما يؤكد في مرحلة الانطلاق على التقدم الصناعي والتجديدات ٠

فاذا كانت الثورة الزراعية قد بدأت في بعض البلاد قبل التقدم الصناعي ، فان الثورة الصناعيه كانت سابقه في انجلترا على الثورة الزراعية ٠ كما لايجوز الفصل بينهما لأن كلا منهما يعتمد على الآخر ويجب ان يسير في طريق موازله ٠
واذا كانت اوربا قد مرت بظروف مماثله تماما لما اشار اليه روستو ، الا ان هذا لن ينطبق بالضرورة على شعوب اسيا وافريقيا ٠وهكذا نجد ان فكرة الفصل والتسلسل التاريخي لاتعدو ان تكون تفسيرا انطباعيا لتجربة تاريخية، مرت بها بعض الشعوب ٠

خامسا : ان مراحل النمو لروستو تنطوى على فكرة تفاؤليه مضلله لانها عبارة عن تحليل تاريخي لبعض المجتمعات التي قطعت شوطا كبيرا في طريق التقدم بعد جهود مضنيه وفي ظل ظروف اقتصاديه واجتماعية وسياسيه مواتيه للتقدم ٠ ووفقا لعرض روستو لمراحل النمو تصبح عملية التنميه مجرد طريقا طويلا تسير فيه هذه الدول لتصل حتما وبشكل قاطع الى رحلة الاستهلاك الكبير ، بينما هناك صعوبات كبيرة تقف حجر عثره في وصول الدول المتخلفة الى مرحلة الاستهلاك الوفير ٠

الفصل الثالث

نظريات التنميه الاقتصادية

تركزت أعمال علماء الاقتصاد في الربع القرن الأخير في محاولـــة اكتشاف انسب الطرق لبدء عملية التنميه الاقتصادية والسير فيهــــا بسرعه ونجاح آخذين في الاعتبار ظروف التخلف الاقتصادي السائده .

وسوف نتعرض في هذا الفصل لابرز هذه النظريات .

وسوف نقسم دراستنا في هذا الفصل الى مبحثين :

المبحث الأول   نظرية الدفعه القويه والنمو المتوازن .

المبحث الثاني نظرية النمو غير المتوازن .

المبحث الأول

نظرية الدفعه القوية والنمو المتوازن

يرجع الفضل في ظهور نظرية الدفعة القوية الى "روزنشتين رودان" (١) ثم جاء بعده "راجنه نوركس" (٢) مطورا هذه النظرية وأطلق عليها اسم النمو المتوازن ، ونظرا للتشابه الكبير بين النظريتيــــن رأينا دراستهما معا .

---

(1) Paul Rosenstein Rodan ; Notes on the Theary of the " Big Pushs " H.J.T. Isc March 1957.

(2) Raguar Nurkes ; Problems of Capital For Mation in unUnder Developed Countries, 1960 .

ولقد أقام رودان نظريته على أساس أن معظم الدول المتخلفة تدور فى دائرة مفرغة . فالفقر الذى تعانية يؤدى الى ضعف معدلات الأدخار والأستثمار . وهذه المعدلات الضعيفة بدورها تزيد من الناتج والدخل بنسب ضئيله تبتلع آثارها المعدلات المرتفعه نسبيا للزيادة فى السكان بحيث تظل مستويات المعيشة على ماهو علية من أنخفاض . أو حتى تنخفض الى مستويات أدنى اذا أدت العنايه الصحية الى أنخفاض معدلات الوفيات بحيث ترتفع بالتدريج نسبة الزيادة الصافيه فى السكان .

ولذلك لاحظ روزان أنه تحت هذه الظروف لايكفى فى برامج التنميه الاقتصادية أن تكون أهدافها متواضعة بل أنه من الضرورى . لكى ينتشل الأقتصاد المتخلف من هذه الدائرة الخبيثة أن تكون برامج التنميه ضخمة متلاحقة . وأن تقسم عملية التنميه بالدفعة القويه وربما سلسله من الدفعات القويه . حتى يمكن التغلب على القصور الذاتى للاقتصاد الراكد . وتحريكة نحو مستويات أعلى للانتاج والدخل ويؤكد رودان أن سلسة من الدفعات الصغيرة المتتالية لاتؤدى الى نفس النتيجة ولاتسمح بالقضاء على التخلف الاقتصادى وتحقيق الانطلاق المنشود . وأن الدول الناميه فى رأى رودان تحتاج الى دفعة قويه من رؤوس الأموال المستثمرة . ومن استغلال الموارد المتاحه فى المشروعات . ومن التنظيم حتى تجتاز مرحلة الأنطلاق .

ويؤيد هذا الرأى عددا من الاقتصاديين اذ يرون أن هناك

حدا أدنى من الاستثمار يلزم البدء به كشرط ضرورى لنجاح عمليــة التنمية فى الاقتصاديات المتخلفة ، وهم يستندون فى ذلك الى اعتبارات اقتصادية بحتــه .

ويذهب بعض الاقتصاديين الى أن البلاد المتخلفة تفتقـــر الى الوفورات الخارجية (١) ، التى تساعد على دفع عجلة التنميـــه فالوفر الخارجى يخفض من تكلفة أنتاج السلعة بالنسبة لمشروع معيـــن نتيجة لتوسع الصناعة التى ينتمى اليها هذا المشروع ، لان التوسـع فى الصناعة يمكن من انشاء مرافق جديده تخدم جميع المشروعات ، ويمكن ـ من انشاء مراكز تنتج خدمات مباشره تعود بالنفع على جميع المشروعات . وفى جانب العرض ، تعتبر تسهيلات " رأس المـــال الاجتماعى " من طرق ، ووسائل نقل ومواصلات ومحطات قوى محركـــه وغيرها من أهم أنواع الوفورات الخارجية التى تفتح آفاقا جديـــدة للاستثمار فى أنشطه أخرى .

ولقد أقام رودان نظرية الدفعة القويه ، على ماذهب الـــيه هؤلاء الاقتصاديين من أهمية الوفورات الخارجية فى عملية التنميـــة

١ـ يقصد بالوفورات الخارجية تلك الفوائد التى تعم على الاقتصـاد القومى فى مجموعه ، أو على أنشطة ومشروعات معينة ، دون أن تستلزم تحقيق عائد مباشر لمستثمر معيـن .

الاقتصادية ، وأكد عدم قابلية الوفرات الخارجيه للتجزئه ، ومن ثم تصبح الدفعة القوية هى السبيل الوحيد لدفع عجلة التنميه الى الأمام [1] .

وقد ميز رودان بين ثلاثة أنواع من الوفرات الخارجية ، وأكد عدم قابليتها للتجزئه ، وتتمثل هذه الوفرات الثلاثة فيما يلى :

١ ـ عدم قابلية رأس المال الاجتماعى للتجزئه :

يعتبر رأس المال الاجتماعى من أهم الوفرات الخارجيه ، وكما عرفنا من قبل ان رأس المال الاجتماعى يتمثل فى مشروعات الاسكان والنقل والمواصلات والسدود والخزانات والقوى المحركه والرى والصرف .

وعدم قابلية رأس المال الاجتماعى للتجزئه هى نتيجة طبيعيه لكونه يستلزم حجما كبيرا من المشروعات كحد أدنى ، وبالتالى فهو يتطلب استثمارا مبدئيا ضخما . وبعبارة أخرى فان تجزئة مشروعات رأس المال الاجتماعى واقامتها تدريجيا ، تحول دون امكان الاستفاده منها ، ومن ثم فان ذلك يعتبر تبديدا للموارد النادره التى تملكها المجتمع ، وان حسن

١ ـ راجع : R.N . Rosentein - Rodan , Notes on the Theory of the " Big Push " Economic Development For Latin America, Howards . Ells and Henery C, Wallich , eds. New York, 1962, P. 59 FF.

الاستفاده من مشروعات المنافع العامه يستوجب مراعاة التلازم الزمنى بين هذه المشروعات • فعلى سبيل المثال ، عند تنفيذ مشروعات إقامة السدود والقناطر فلابد من تنفيذ مشروعات توليد القوى الكهربائية وكذلك عند تنفيذ مشروعات شق وتعبيد الطرق فلابد فى نفس الوقت من تنفيذ مشروعات الانارة والمياه والمجارى •

وعلاوه على ذلك ، فهذا الاستثمار نهائى من حيث الوقت بمعنى أنه لايمكن تأجيله ، فهو يجب ان يسبق قيام النشاط الانتاجى المباشر الذى سيمده بخدماته ، وهكذا فان الاستثمار اللازم لتنمية انتاج الحاصلات الزراعيه التى تصدر للخارج مثلا لن يقام من قبل أن يتم تشييد طريق لجلب المنتجات من المزارع الى ميناء الشحن •

ولذلك فان رودان يرى ان الدولة الناميه يجب ان تخصص نسبه تتراوح بين ٣٠٪ و ٤٠٪ من جملة الاستثمار لاقامة مشروعات رأس المال الاجتماعى ، اللازمه لتمهيد الطريق أمام الاستثمارات الانتاجيه المباشرة الأخرى التى تعطى عائدا سريعا •

وعلى ذلك فان عملية التنميه تحتاج اذن الى انفاق مبالغ كبيرة فى المرحله الأولى ، فى حين ان ثمرات هذا الانفاق لاتظهر الا تدريجيا كلما اقيمت وحدة انتاجية جديده تتاح لها فرصة الانتفاع بمشروعات رأس المال الاجتماعى ، ولذا فان حد ادنى من الاستثمار ضرورى لنجاح عملية التنميه فى الاقتصاد المتخلف •

٢ ـ عدم قابلية الطلب للتجزئه أو (تكامل الطلب)

وتتحصل نقطة البدايه لدى (نيركسه) فيما يشير اليه من قصور الطلب على رؤوس الأموال بالبلاد المتخلفه ، نظرا لانخفاض الحافز للاستثمار بهذه البلدان ، ويرجع انخفاض الحافز للاستثمار لضيق نطاق السوق ، وهذا الأخير يرجع لانخفاض القوة الشرائيه نظرا لانخفاض مستوى الدخل الفردى الحقيقى .

وظاهرة عدم قابلية الطلب للتجزئه (أو تكامل الطلب) ، تنبنى على حقيقة كون المشروع الاستثمار الواحد أو الصناعة الواحدة تتعرض لمخاطر كبيرة تتعلق بعدم احتمال تسويق منتجاته لضيق نطاق السوق ، وعلى العكس يميل تنفيذ عددا من الاستثمارات المكمله المختلفه لأن يوجد سوقا متسعة ، حيث أن المشروعات الجديده ستعمل على ان توجد سوق بالنسبه لبعضها البعض وهكذا ، وبعبارة أخرى تتوافر معوقات النجاح اذا انشئت مجموعه كبيره من المشروعات أو الصناعات المتكامله [1].

---

١ ـ راجع : R. Nurkse, Problems of Capital Formation in Under Development Countries, O.P,cit, P. 92 .

وقد ضرب رودان [1] مثله المشهور لتوضيح هذه الفكرة وللتدليل على صحة رأيه ، انشاء مصنع جديد للأحذيه فى بلد متخلف ، وهذا المصنع يقوم باستخدام عمالا كانوا فى حالة بطاله مقنعه ، فأجور هؤلاء العمال التى يحصلون عليها تمثل دخلا اضافيا ، غير أن نسبه صغيرة من هذا الدخل الاضافى سوف تنفق فعليا على شراء الأحذيه ، لأنه لايعقل ان يقوم العمال بانفاق كل دخلهم الاضافى على شراء الأحذيه ، ونظرا لتنوع الحاجات الانسانيه ، فأن العمال سوف يخصصون الجزء الباقى من دخلهم لشراء سلع متباينه من انتاج مشروعات أخرى قائمه ، وفى ظل ظروف اقتصاديه تعانى من ضعف القوه الشرائيه ، كما لاتوجد احتمالات للتصدير ، فان الانتاج الحقيقى من الأحذيه لن يمكن تصريفه ، وبذلك يتعرض المصنع الجديد الى ظهور طاقه فائضه نظرا لضيق السوق ، وتكون النتيجه فى النهايه فشل المشروع .

ويوضح رودان [2] ان الامر يختلف لو تم انشاء عدد كبير من المشروعات المكمله يلابس الاستثمار فى مصنع الأحذيه ، ففى هذه الحاله سوف نجد ان كل مشروع ينتج سلعه معينه ، وتكون المحصله هى انتاج انواع عديده من السلع الاستهلاكيه والمواد الغذائية التى تتفق ونمط استهلاك هؤلاء العمال ، الأمر الذى يؤدى الى انفاق العمال الدخل الاضافى بالكامل على مختلف السلع والخدمات ، ويزداد

---

١ — راجع د/ محمد ذكى شافعى ، التنميه الاقتصادية ص ١٢٧ ، ١٢٨

٢ — P.R.Rodan . Notes on the Theory of " Big Push " O,P,cit .

بالتالى الطلب الفعال بدرجه كبيرة تكفى لاستيعاب انتاج هذه المشروعات جميعا ، وهذا يعنى اتساع نطاق السوق حيث تخلق كل صناعه من الصناعات سوقا لغيرها مما توزعه من دخول ، ومن هنا كان النمو المتوازن وتكامل الطلب وسيله أساسيه لتوسيع حجم السوق ، وبالتالى خلق حوافز الاستثمار [1] .

وجملة القول أن هناك حدا أدنى من الاستثمار ضرورى لانتاج الكميه من السلع التى سينفق عليها العمال الأضافيون دخولهم الاضافيه ، وعلى ذلك فما لم يكن هناك احتمال بتنفيذ استثمارات أخرى ، فأنه قد يكون من الخطر القيام بكثير من المشروعات الاستثماريه المنفرده .

ولقد أضاف رودان انه يمكن للدول المتخلفه الاستعانه بالتجارة الخارجيه الى حد ما ، وتقلل من الحاجه الى انشاء مشروعات مكمله عن طريق توفير الواردات المكمله ، وفتح أسواق جديده للصادرات ، غير انها لن تقضى كلية على مشكلة عدم قابلية الطلب للتجزئه ، فالتجارة الخارجيه سوف تخفض فقط من حجم الحد الادنى المطلوب للاستثمار ولن تغنى كلية عن الحاجة الى دفعه كبيرة من الاستثمار [2] .

---

١ - راجع : Nurkse, Capital Formation in Under-development Countries, op.cit P.11.FF.

٢ - راجع دكتور : كامل بكرى ، مبادئ الاقتصاد ، دار الجامعه ، سنة ١٩٨٦ ، ص ٤٢٩ : ٤٣٤ .

ولذا يتعين على حكومات الدول المتخلفه اعداد مشروعات متكامله للتنميه الاقتصاديه وذلك لضمان زيادة الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال ، وبالتالى توفير اسباب النجاح للمشروعات والوصول الى مرحله متقدمه من التنميه الاقتصادية .

ثالثا : عدم تجزئة عرض المدخرات :

يتجه الاقتصاديين المؤيدين لشدة حاجة البلاد المتخلفه الى معدل مرتفع للاستثمار فى بدء مرحلة تنميتها الى أنه يمكن تحقيقه فقط بالقيام بموجه كبيرة من الاستثمارات فى عدد مختلف من الصناعات وهو ما قرره رودان فى نظرية النمو المتوازن ، واستطرد رودان بعد ذلك موضحا ان الحد الأدنى المرتفع للاستثمار يستلزم حجما كبيرا من المدخرات ، الذى يكون من الصعب تحقيقه فى ظل اقتصاد متخلف ذا دخل منخفض ، وطبقا لرودان ، يكون الحل الوحيد لضمان معدل مناسب ومرتفع للادخار فى اقتصاد يتميز بانخفاض مستوى الدخل ، هو عن طريق زيادة فى الاستثمار يمكن تحقيقها بتحريك موارد اضافيه كامنه مثل القوة العاملة المعطله ، وفى نفس الوقت يجب ان تتخذ بعض التدابير ، خاصه عن طريق الضرائب ، لرفع المعدل الحدى للادخار على هذا الدخل الاضافى .

خلاصة القول ان تحليل " نيركسة يهدف الى كسر الدائرة المفرغه ، من خلال القيام بدفعة قويه من الاستثمار فى عدد مختلف

من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ، ويزيد بالتالي الطلب على منتجاتها

وقد تعرضت نظرية الدفعة القويه والنمو المتوازن للعديد من الانتقادات أهمها :

١ ـ تتطلب نظرية الدفعة القويه والنمو المتوازن توافر كميات ضخمه من روؤس الأموال لدى الدول المتخلفه في المراحل الأولى للتنميه ، حتى تستطيع اقامة العديد من المشروعات الاستثماريه المتكامله ، وهذا يمثل عقبه أمام الدول المتخلفة نظرا لقلة الموارد والامكانيات وروؤس الأموال ، وبالتالي تعتبر هذه السياسه علاج لمشاكل الدول المتقدمة التي تسعى للتغلب على البطاله ، ففي الدول المتقدمه تتوفر الصناعات والعدد والآلات ، والمديرين ، والعمال المهرة ، والعادات الاستهلاكيه ، وتنحصر المشكلة في تشغيل العمال المتعطلين ، واستخدام الطاقات الانتاجيه المعطله ، وهي مشكله تختلف في طبيعتها عن مشكلة البلاد المتخلفه ،

٢ ـ أن نظرية النمو المتوازن ، تتضمن تأكيد ساويا على تنمية الصناعه والزراعة ، وتتجاهل حقيقة أساسية وهي أن العامل الجوهري في النمو الاقتصادي أنما هو التحويل التدريجي للقوة العامله من الأعمال الزراعيه ذات الأنتاجية المنخفضة الى الأنشطه الأخرى ذات الانتاجية المرتفعة مثل الصناعة ، ويظل هذا صحيحا رغم ان توسع الانتاج الزراعي ضروري ايضا

للتوسع الصناعي ، وخاصه للحيلوله دون نقص المواد الغذائية (١) •

٣ ـ ان نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن تفترض أن الدولـــه المتخلفة تبدأ تنميتها من مستوى الصفر ، وهذا محال ولا يتفـق والواقع ، ففي أى دوله مهما كانت درجة تخلفها ، يوجد بالفعل بعض التنميه ، وبالتالى وجود اقتصاد غير متوازن ولذا فـأن الهدف الأساسى لسياسة التنميه هو تصحيح مثل هذا الموقـف المختل بتركيز الاستثمارات الجديدة فى قطاعات أخرى مثـــل صناعات السلع المصنوعه • ولذلك فان هذا الاستثمار ليس من الضرورى ان يكون متوازناً ، بمعنى أن يوجه بنسب متساويـة اكثر أو أقـل الى جميع القطاعات الرئيسيه ، بل ينبغى التركيـز على تنمية القطاعات التى ظلت متخلفة •

٤ ـ ان مشكلة ضيق السوق التى تقف عقبه امام عمليات التنميـــه الاقتصادية التى تشير اليها نظرية الدفعة القوية والنمـــو المتوازن ، لاتظهر الا فى حالة واحدة فقط هى حالة اقـــامـة مشروع جديد يهدف الى زيادة الانتاج للسـوق المحلى أمـا اذا كان الهدف من الاستثمار الجديد هو تخفيض تكاليـــف

١ ـ راجع :- Hans W. Singer, International Development : Growth and Chargs , New York , Mc Grow - Hill , inc, 1964, PP. 39 - 45.

الانتاج أو الانتاج من أجل التصدير أو احلال المنتجات الوطنيه محل الواردات ، فان المشروع الجديد أو الصناعة الجديدة لاتعانى من ضيق حجم السوق .

● - يؤخذ على نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن ايضا أن الاستثمار على جبهه عريضه من صناعات السلع الاستهلاكية قد يؤدى الى صغر الوحدات الانتاجية ، مما يترتب على ذلك من انشاء مشروعات تقل عن الحجم الأمثل من ناحية الكفاءة الانتاجيه ومن ثم فلا تستفيد هذه المشروعات من وفورات الانتاج الكبير بنوعيها (الداخليه والخارجيه)

المبحث الثانى

نظرية النمو غير المتوازن

يرجع الفضل فى وضع الخطوط الأولى لنظرية النمو غير المتوازن الى الاقتصاد الفرنسى " فرانسوا بيرو " (١) ويشترك فى الدعوة للنمو غير المتوازن عدد كبير من الاقتصاديين ، ومن ابرزهم الاقتصادى الأمريكى " هيرشمان " (٢) الذى قدم نموذج لنظرية النمو غير المتوازن

---

١ - Francois Perrouy, Theeire Generale du Progres Economique, Paris, 1956 .

٢ - Albert Hirschman : The Strategy of Economic Development, 1958 .

حاز أعجاب الكثير من الاقتصاديين ، ولذلك سوف نتناول دراسة نظرية النمو غير المتوازن وفقا لنموذج هيرشمان .

وذلك لاعتبارين :

الاول : أنه أبرم اداء من الناحية التحليلية .

الثانى : أن هذا النموذج هو المرجع الأساسى للاشارة عند عرض الموضوع فى معظم كتب التنمية الاقتصادية ، وان كان لاشك فيما كان لفرانسوا بيرو من فضل السبق فى هذا الموضوع .

تذهب نظرية النمو غير المتوازن الى أن التنمية الاقتصادية يجب أن تبدأ بانماء بعض الصناعات أو القطاعات الرائدة ، ثم تنتشر بعد ذلك تلقائيا الى بقية الصناعات وبقية قطاعات الاقتصاد القومى .

ويتخذ " هيرشمان " من مناقشة فكرة النمو المتوازن من جانب العرض نقطة البداية فى عرض أستراتيجية النمو غير المتوازن ، فيشير إلى أن التاريخ لايعرف أمثلة لهذا النمو المتوازن من جانب العرض ، وأنما أتخذ النمو الاقتصادى فى واقع الأمر صورة أنطلاق بعض قطاعات الاقتصاد القومى فى طريق النمو .

يرى هيرشمان أن أهم ما تفتقر اليه الدول النامية هو المقدرة الحقيقية على أتخاذ قرارات الاستثمار ، ولذلك فان الميزة الرئيسية للنمو غير المتوازن هى آنه يسمح للدول النامية أن تقتصد فى آستعمال هذا المورد النادر لدى البلاد المتخلفة ، ويرجع ذلك الى أن النمو

غير متوازن فى بعض القطاعات يحض على الاستثمار فى القطاعات الأخرى ومن هنا يمكن النظر الى الاستثمار الذى يتم فى القطاعات الأخرى على أنه استثمار محرض أو مستدرج أو مدفوع اليه ، يهدف الى استعادة التوازن من جديد .

ويؤكد " هيرشمان" أن التنميه الاقتصادية فى الدول الناميه ، تتمثل فى خطوات متتابعه تقود الاقتصاد القومى بعيدا عن التوازن ، وبذلك تكون مهمة السياسه الأنمائية الابقاء على الضغوط وعدم التناسب واختلال التوازن ، وهذا بدوره يحض الاقتصاد القومى على خطوه أخرى ، وهكذا ، وعلى هذا تكون هذه السلسله التى تضم حلقات من النمو غير المتوازن ، هى جوهر عملية التنميه الاقتصاديه .

فمن خلال تطبيق سياسة النمو غير المتوازن يتحقق التتابع الاستثمارى ، نتيجة استفادة بعض الصناعات من الوفورات الخارجية التى تتولد نتيجة لنمو بعض الصناعات الأخرى فكل حركه فى التتابع تحفز بعدم توازن سابق ، وتخلق بدورها عدم توازن جديد يحتاج الى حركة أخرى . فعلى سبيل المثال عندما تنمو الصناعة (أ) تتولد عن ذلك وفورات خارجيه بالنسبه لهذا الصناعة ، ولكن فى نفس الوقت تستفيد من هذه الوفورات صناعة أخرى ولتكن الصناعة (ب) مما يؤدى الى نموها وخلق وفورات خارجية تستفيد منها هذه الصناعة ، ولكن فى نفس الوقت تستفيد من هذه الوفورات صناعة ثالثه ولتكن الصناعة (ج) مما يؤدى الى نموها وهكذا . وفى كل خطوه

تحصل صناعة من الصناعات على ميزة الوفورات الخارجية التى تم خلقها عن طريق التوسع السابق للصناعات الأخرى فى نفس الوقت الذى تخلق فيه بدورها وفورات خارجيه لمصلحة الآخرين •

يرجع هيرشمان ظهور الوفورات الخارجية الى ظاهرة " تكامل الانتاج " والمقصود بذلك بصفه عامه هو الحاله التى تؤدى فيها زيادة الطلب على سلعة ما ، الى نشأة ضغط لزيادة أنتاج سلعة أخرى •

وهذا النموذج الخاص بانشاء صناعة عن طريق الوفورات الخارجيه التى تخلقها صناعات أخرى يعتبر أمثل طريق للنمو الاقتصادى فى نظر هيرشمان •

وبتطبيق ذلك عمليا يلاحظ غالبا ما يحدث أن يؤدى انشاء خط جديد للسكه الحديد مثلا الى حث تنمية انتاج القطن بهدف التصدير عن طريق فتح أسواق خارجية ، وفى خطوه ثانيه تؤدى امكانية الحصول على القطن الوطنى بأسعار رخيصه الى تسهيل تأسيس صناعة للمنسوجات القطنيه ، وستؤدى الحاجه الى العدد والمعدات من جانب كل من السكك الحديديه ، وصناعة المنسوجات ، وزراعات التصدير بدورها الى جلب أسواق لأعمال ، وتصنيع آلات بسيطه للعدد • وهكذا يتم وضع نواه لصناعة آلات العدد ويخلق

توسعها التدريجي فرصه فيما بعد لانشاء صناعة وطنيه للصلب وهكذا (١).

جملة القول ان السياسة الانمائيه للنمو غير المتوازن تتلخص في تركيز الجهود الانمائيه على عدد محدود من القطاعات أو الصناعات التى تتميز بالتفوق على غيرها من القطاعات أو الصناعات في الحض على القيام بالاستثمارات في قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى ومن هنا يثور التساؤل على جانب كبير من الأهمية ، ماهية الصناعات أو القطاعات التى تتمتع بهذه الأهمية الاستراتيجيه والقدرة على احداث اختلال التوازن يكون أشد مفعولا وانفذ أثرا من حيث الحض على الاستثمار في صناعات أو قطاعات أخرى .

ويأخذ هذا السؤال أهمية كبرى اذا ما أخذنا في الاعتبار ماتتميز به الدول الناميه من حيث ندرة رؤوس الأموال ، ومن حيث افتقارها الى المنظمين القادرين على اتخاذ قرارات الاستثمار وذلك في ضوء مايتفق لها من فاعليه في الحضر على الاستثمار .

ويقدم هيرشمان (٢) حلا لموضوع النمط الأمثل لتعاقب الاستثمارات

١ ـ راجع دكتور : كامل بكرى ، مبادئ الاقتصاد ، مرجع سابق ص ٤٣٧ ، ٤٣٨

٢ ـ راجع : Albert Hirschinan ' The Strategy of: Economic Development , o.p.cit .

يتكون من جانبين :

الجانب الأول :

المفاضله بين أسلوبين للتنميه ، التنميه عن طريق أحداث فائض في المقدرة الانتاجيه لمرافق رأس المال الاجتماعي ، وذلك بالنسبه للطلب عليها من جانب فروع النشاط التي تقوم بالانتاج مباشرة . والتنميه عن طريق ايجاد عجز في رأس المال الاجتماعي الملح لهذه الأنشطه .

الجانب الثاني :

المفاضله بين الاستثمار في مختلف فروع النشاط التي تقوم بالانتاج مباشرة ، وذلك تبعا لفاعلية كل منها من حيث الحض على الاستثمار في غيرها من فروع النشاط .

بالنسبه للجانب الأول ، نظرا للظروف الاقتصادية للدول المتخلفه فانه يصعب التوسع في مشروعات رأس المال الاجتماعي والمشروعات التي تقوم بالانتاج المباشر في نفس الوقت ، فان الأمر يقتضي تقرير الأولويه لأحد هذين النوعين من المشروعات ، وذلك بقصد تحقيق نمط لتعاقب الاستثمار يكون من شأنه الحض على اتخاذ أقصى ما يمكن من قرارات الاستثمار فلأي هذين النوعين من المشروعات تكون الأولويه في برامج الاستثمار ؟

من الملاحظ أن كل نوع من هذين النوعين من المشروعات له فاعليه في الحض على اتخاذ قرارات الاستثمار في النوع الآخر . فالتنميه عن طريق احداث فائض في القدرة الانتاجيه لرأس المال الاجتماعي تخص المنظمين على الاستثمار في المشروعات التي تقوم بالانتاج مباشرة لأن هذه المشروعات سوف تستفيد من خدمات رأس المال الاجتماعي المتوافرة بأسعار منخفضه . ومن ناحيه أخرى ، تتمخض التنميه عن طريق ايجاد عجز في خدمات رأس المال الاجتماعي ، عن ضغط اجتماعي شديد على السلطات العامة لزيادة المقدرة الانتاجيه لرأس المال الاجتماعي ، حيث أن عدم كفاية هذه الخدمات بصفه مستمرة ، يعوق نمو فروع النشاط التي تقوم بالانتاج مباشرة ، ويفضل هيرشمان التنميه عن طريق ايجاد عجز في رأس المال الاجتماعي ، وتفسير ذلك لديه أن وفرة خدمات رأس المال الاجتماعي وانخفاض اسعارها لايتجاوز مفعولها مجرد الحض على الاستثمار في الأنشطه التي تقوم بالانتاج مباشرة ، نظرا لما ينتج عن ذلك من زيادة اربحيتها . بينما عجز رأس المال الاجتماعي عن تلبية الطلب على خدماته من جانب هذه الأنشطه من شأنه أن يؤدي الى توسيع المقدرة الانتاجية لرأس المال الاجتماعي .

أما عن الجانب الثاني والذي يتناول المفاضله بين الاستثمار في مختلف فروع النشاط التي تقوم بالانتاج مباشرة ، فيقدم هيرشمان حلا يعتمد على التفرقه بين آثار الدفع الى الخلف وآثار

الدفع الى الأمام ويقصد بآثار الدفع الى الخلف مايترتب على الاستثمار من الحض على الاستثمار فى المراحل السابقه للانتاج ، بمعنى أن اقامة صناعة ماقد يؤدى الى اقامة صناعات اخرى تمد هذه الصناعة مما تحتاج اليه . مثال ذلك ، أن اقامة مصانع لانتاج الحديد والصلب يحض على قيام صناعة استخراج الحديد الخام ، ويقصد بآثار الدفع الى الأمام مايترتب على الاستثمار من الحض على الاستثمار فى المراحل اللاحقه للانتاج ، بمعنى ان اقامة صناعة ماقد يؤدى الى اقامة صناعات اخرى تعتمد على منتجات هذه الصناعة كمدخل لها ، ومثال ذلك مايترتب على اقامة مصنع لانتاج الحديد والصلب من الحض على قيام صناعات لانتاج المصوغات الحديديه .

ونظرا لان تقرير الأولويه لاستثمار معين على استثمار آخر ، يتوقف على مدى فاعلية كل منهما من حيث الحض على احداث استثمارات جديدة ، فان فى الامكان المقارنه بين مختلف الاستثمارات على أساس ماتؤديه كل منها من اثار الدفع الى الأمام والى الخلف .

وقد أوضح هيرشمان ان الصناعات التى تقع فى المراحل الوسطى للانتاج ، أفضل من غيرها من حيث فاعليتها فى الحض على احداث استثمارات جديدة ، لأنها تؤدى الى اقامة صناعات فى المراحل الانتاجيه السابقة ، واقامة صناعات أخرى فى المراحل الانتاجيه اللاحقه ، وتأسيسا على هذا ، يلفت هيرشمان النظر الى ان ماتوليه البلاد المتخلفة من اهتمام لصناعة الحديد

والصلب له مايبرره ، حيث ان هذه الصناعة تتفوق على الصناعات الأخرى عموما من حيث ماتحدثه من آثار تحض على أحداث استثمارات جديدة في جميع الاتجاهات .

يستطرد هيرشمان بعد ذلك موضحا ان فاعلية الصناعة في الحض على الاستثمار انما تتوقف على مدى مايؤديه من آثار الدفع الى الخلف ، حيث ان آثار الدفع الى الخلف انما يحض على الاستثمار في صناعة أخرى نظرا لما توفره الصناعة الأولى للصناعة الأخرى من السوق الداخلى ، بينما الصناعات التي تؤدى من آثار الدفع الى الأمام انما يعود على ماتوفره الصناعة الأولى للصناعة الأخرى من مستلزمات الانتاج ، ومن الواضح ان توفير السوق الداخلى اكثر فاعليه من الحض على الاستثمار من مجرد توفير مستلزمات الانتاج ، ولهذا يفضل هيرشمان تلك الصناعات التي تتميز بقوة آثار الدفع الى الأمام .

وبطبيعة الحال لو تعرضت نظرية النمو غير المتوازن لعدد من الانتقادات أهمها : أن نظرية النمو غير المتوازن تقوم على أساس أن التنمية الاقتصادية انما تجرى بصفة أساسية عن طريق المبادأه الفردية ، حيث انها تتخذ من اختلال التوازن محركا للنمو عن طريق مايحدثه الاختلال من حض المنظمين على اتخاذ قرارات الاستثمار ، وهذا غير صحيح في ظل التخطيط الشامل ، حيث يقوم التخطيط على أساس حصر الموارد المتاحة للاستثمار وتوجيهها الى مختلف وجوه النشاط الاقتصادى طبقا للأولويات المقررة والخطة ، ومن ثم لامجال

فى ظل التخطيط لقرارات استثناريه يحض على اتخاذ ها سبق الاستثمار فى اتجاهات أخـرى .. فمتى أستأثرت الخطـه بتوزيع كـافة الموارد المتاحه فى مختلف وجوه النشاط الاقتصادى ، فلن تتوافر فى هـــذه الحاله موارد يمكن لقرارات الاستثمار توجيهها .

مما سبق يتضح لنا أن ليس هناك نظرية بذاتها تصلح للتطبيـق فى الدول الناميه ، الا أن هذه النظريات قد أسهمت الى حد كبيـر فى وضع الخطوط العامه فى عملية التنميه ، والمشاكل التى تصاحبـها ، وكيفية علاجها ، ولذلك يمكن للدول المتخلفه أن تستفيد من الافكار والاساليب التى جاءت فى هذه النظريات دون أن تلتزم بتطبيق نظرية واحده بالكامل .

ونظرا لاختلاف الدول الناميه من حيث ظروفها الاقتصادية ومشاكلها ومن حيث توافر الموارد الضروريه ، بالتالى تختلف السياسه الانمائيـــه من دوله الـى آخـــرى .

الباب الثالث

تمويل التنميه الاقتصاديه

لقد احتل موضوع التنمية الاقتصاديه مركزا هاما فى الفكر الاقتصادى المعاصر ، ويمثل التمويل أحدى الدعائم الأساسيه للتنميه • وقد كان التمويل الداخلى ، وسوف يظل على مايبدو هو المصدر الرئيسى لتمويل التنميه فى الدول الفقيرة رغم ضعف الدخول فى هذه الدول واتباع انماط من الاستهلاك فيها لايتفق بحال مع درجة نموها الاقتصادى ، الأمر الذى يستتبع ضرورة ان تعمل هذه البلدان جاهده من أجل تشجيع المدخرات واحكام تعبئتها وتوجيهها نحو مجالات التنميه الفعاله •

وتعانى الدول الناميه ـ ومنها مصر ـ من عدم كفاية رؤوس الأموال المحليه لتمويل برامج الاستثمار المطلوبه من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعه للدخل القومى ، مما أظهر ضرورة الاستعانه بالتمويل الخارجى ، الا أن الاستعانه بالموارد الخارجيه له مايبرره بحكم مايؤدى اليه من تعزيز المدخرات الوطنيه لبلوغها معدلا أعلى للتراكم الرأسمالى بالاضافه الى ماتسهم به الأموال الأجنبيه فى تزويد البلاد الناميه بالنقد الأجنبى اللازم للوفاء بمتطلبات عملية التنميه الاقتصاديه •

واذا كانت عملية استخدام رؤوس الأموال الأجنبيه لها مايبررها ،

الا أن هذه العملية لها مجازيها ومخاطرها ، خاصه تلك التجربه المستفادة من الماضى ، حيث ان هناك من الكتاب الاقتصاديين من يعتمد فى تفسير حالة التخلف الاقتصادى الذى تعانيه البلدان المتخلفه الآن بما يسمى بالنمط الاستعمارى للاستثمارات الأجنبيه والذى ساد فى الماضى .

كما يرى الاقتصاديون ضرورة عدم فتح الباب على مصرعيه لهذه الاستثمارات ، على ان يتوقف الحد الملائم للاستثمار الأجنبى على العديد من العوامل التى تختلف بالطبع حسب ظروف كل دوله وقدرتها على استيعاب هذه الاستثمارات على أسس تجارية مع المقدرة على استخدام المساعدات الميسره فى الأجل الطويل [1] .

ورأس المال الأجنبى الذى يمكن للدوله أن تستعين به يأخذ أشكالا مختلفه أما فى شكل منح ومساعدات وأما فى شكل قروض أما فى شكل استثمار مباشر ، وتتوقف كثيرا من النتائج التى يمكن أن تحققها الدول المضيفه [2] ، على الشكل الذى تتدفق به رؤوس الأموال الأجنبيه .

---

١ - انظر : دكتور/ خالد سعد زغلول ، الاستثمار الأجنبى المباشر فى ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، رسالة دكتوراه مقدمه لكلية الحقوق جامعة عين شمس، سنة ١٩٨٨ ، صفحه د ، هـ .

٢ - يقصد بالدول المضيفه ، تلك الدول التى تستعين برؤوس الأموال الأجنبيه وتستضيفها داخل الدوله .

وعلى ذلك تحصل الدول المتخلفه على روءوس الأموال اللازمه لتمويل عملية التنميه الاقتصاديه ، من صدين مصادر تمويل داخليه ومصادر تمويل خارجيه .

ولذلك سوف نقسم دراستنا فى هذا الباب الى فصلين .

الفصل الأول : التمويل الداخلى .

الفصل الثانى : التمويل الخارجى .

الفصل الأول

التمويل الداخلى

يرتبط التمويل الداخلى ارتباطا وثيقا بالسياسه الماليه للدوله من ناحيه وبسياستها النقديه من ناحيه أخرى • فالسياسه الماليه تهدف الى تجميع رأس المال القومى اللازم للتنميه وتؤثر فى توزيع الدخل وتحد من التضخم ، كما تلعب السياسه النقديه دورا هاما من حيث أثرها فى تنمية واستخدام الائتمان ومحاربة التضخم والاحتفاظ بموازنة ميزان المدفوعات •

ومن أهم مصادر التمويل الداخلى الادخار ، الضرائب ، القروض العامه ، والتضخم (الاصدار النقدى الجديد) •
وسوف نتناول دراسة كل مصدر من هذه المصادر :

أولا : الادخار :

ينقسم الادخار بصفه عامه الى ادخار اختيارى وادخار اجبارى •
ويقصد بالادخار الاختيارى

ما يدخره الأفراد اختياريا من دخولهم ، وما تدخره الشروعات اختياريا من أرباحها ، ومن أمثلة المدخرات الاختياريه تلك التى تودع فى البنوك أو صناديق التوفير وأقساط التأمين على الحياة •

ويلاحظ أن ادخار الأفراد يتمثل فى الفرق بين الدخل

الحقيقى للأفراد مطروحا من الانفاق الخاص على الاستهلاك والضرائب .. وادخار المشروعات يتمثل فى الفرق بين الأرباح الصافيه للمشروع مطروحا منه نفقات الاستهلاك والضرائب .

ويقصد بالادخار الاجبارى :

قيام السلطات العامه فى الدول بفرض ادخار اجبارى على مجموع القطاعات الاقتصادية الاتيه : القطاع العائلى ، قطاع الأعمال ، والقطاع الحكومى ، من خلال انشاء صناديق التأمين والمعاشات ومؤسسة التأمين الاجتماعية مما يؤدى الى تجميع مبالغ كبيرة من المدخرات للموظفين والعمال لدى هاتين الهيئتين .

وكثيرا مايلاحظ ان الدول المتخلفه لاتجمع دائما المدخرات القومية فى صورة نقدية ، فقد تلجأ الى الحصول على الادخار القومى فى صوره عينيه حينما توجه جزءا من انتاجها للتصدير مقابل الحصول على الصرف الأجنبى . وهذا القدر من الصرف الأجنبى الذى يعد مصدرا من مصادر التمويل متوقف بدوره على أسلوب استخدام حصيلة الصادرات ، وهى إما أن تستخدم فى الواردات الاستهلاكيه ، ومن ثم لاتساهم فى أعباء التمويل الاستثمارى ، أو يخصص جزء منها لمواجهة الواردات (المدخرات القومية العينيه) التى تساهم فى تمويل التنميه الاقتصاديه أو مايعرف بفائض التجارة الخارجيه الموجه للاستثمارات [1] .

---

١ - راجع : دكتورة/ حمديه زهران . مشكلات تمويل التنميه الاقتصاديه فى البلاد المتخلفة ، رساله دكتوراه مقدمه الى كلية الحقوق جامعة القاهرة سنة ١٩٧٠ - ص ٩٥ .

ويتحدد حجم الادخار فى أى مجتمع من المجتمعات وفقا لعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية التى تختلف حسب فئات المجتمع ونوعية المنشآت .
وأهم العوامل المحددة للادخار تتمثل فيما يلى :

١ ـ حجم الدخل

من الطبيعى أن يتوقف حجم الادخار فى أى مجتمع على حجم الدخل القومى ، فكلما زاد الدخل القومى أدى الى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل وبالتالى زيادة قدرة الأفراد والمشروعات والقطاعات المختلفة على اقتطاع جزء كبيرا منه لغرض الادخار ، بينما انخفاض الدخل القومى يؤدى الى نقص متوسط نصيب الفرد من الدخل وبالتالى نقص قدرة الأفراد والمشروعات والقطاعات المختلفة على الادخار ، حيث أنه فى هذه الحاله يستوعب حجم الاستهلاك الضرورى حجم الدخل الفردى كله أو الجزء الغالب منه .

٢ ـ نمط توزيع الدخل

يتحدد الادخار بطريقة توزيع الدخل فى المجتمع ، ومدى أتباع مبدأ عدالة التوزيع ، فالتوزيع غير العادل للدخل القومى على مختلف فئات الشعب يؤدى الى حصول الطبقات الغنية على الجزء الأكبر من الدخل ، وحصول الطبقات الفقيرة على الجزء الأقل من الدخل ، الأمر الذى يؤدى الى زيادة أمكانات الطبقات الغنية على الادخار على حساب الطبقات الفقيرة التى قد ينعدم

لديها الادخار تماما .

٣ ـ الميل الحدى للاستهلاك

يتوقف الادخار أيضا على الميل الحدى للاستهلاك ، نظرا لان الدخل يساوى الادخار والاستهلاك ، فان الزيادة فى الدخل تؤدى الى الزيادة فى الاستهلاك والزيادة فى الادخار . ومن الطبيعى أن تكون الزيادة فى الادخار أكبر من الزيادة فى الاستهلاك بينما نقص الدخل يؤدى الى نقص كل من الادخار والاستهلاك ولكن النقصان فى الادخار يكون أكبر من النقصان فى الاستهلاك .

ويرى كينز أن الميل الحدى للاستهلاك يتحدد وفقا لنوعين من العوامل ، عوامل موضوعية وعوامل ذاتية ، وتشمل العوامل الموضوعية تغيرات الاسعار التى من شأنها زيادة أو نقص الدخل الحقيقى للافراد والعادات والتقاليد العامه . وكذلك التغير فى السياسة الماليه وخاصة فيما يتعلق بالضرائب ، وعامل التقليد وتغير توقعات المستهلكين .

كما أنه يمكن أن يكون للتغير فى سعر الفائده بعض الاثر فى هذا الخصوص ، أما العوامل الذاتيه فتشمل الصفات الشخصيه كالرغبه فى التمتع بالقوه والجاه والاستقلال ، والرغبه فى اغتنام الفرص والرغبه فى تكوين ضمان مالى لاحداث المستقبل واشباع رغبة البخل والمحافظه على مستوى الحياه وحب الظهور ، وعلى هذا فان تحديد حجم الاستهلاك من شأنه ان يحدد فى الوقت نفسه حجم الادخار .

٤ ـ العادات والتقاليد

يتوقف ايضا حجم الادخار على العادات والتقاليد التي تتطبع بها المجتمعات ، فبعض الشعوب تشتهر بحرصها على الادخار ، كما ان بعضها الاخر يشتهر بحرصه على الاستهلاك ، ليس فقط من دخله الخاص وانما ايضا من دخله المقبل .

٥ ـ مستوى الضرائب

يتوقف ايضا حجم الادخار على مستوى الضرائب التي تفرضها الدوله ، فالضرائب تؤدى الى خفض المدخرات التي تتبقى للأفراد بعد الاستهلاك وذلك اذا ما فرضت الضرائب بأسعار مرتفعة ، والعكس صحيح بمعنى اذا ما فرضت الضرائب بأسعار منخفضة اوى ذلك الى زيادة المدخرات التي تتبقى للافراد بعد الاستهلاك .

تلك هى أهم العوامل التي تشترك فى تحديد حجم الادخار الا أن هناك مشكلة أخرى لاتقل أهمية عن مشكلة تحديد حجم الادخار ، وهى مشكلة تجميع الادخار وتوجيهه ، ولذلك لابد من تدخل الدوله لتشجيع حجم الادخار من خلال اتخاذ عدد من الاجراءات منها ما يتعلق بالسياسه العامة للدوله ، كاعفاء الودائع فى صناديق التوفير من الضرائب ورفع سعر الفائده عليها واعطاء المودع الحق فى سحبها أو الاستقراض عليها عند اللزوم

ومنها ما يتعلق بالتنظيمات الادارية المالية ، حيث يتم تجميع الادخار وتوجيهه بواسطة الوحدات الانتاجية التى تقوم بالادخار فقط وتترك أعمال الاستثمار لوحدات اخرى مثل صناديق توفير البريد وبعض البنوك .

ثانيا : الضرائب

تلعب الضرائب دورا كبيرا فى تحديد حجم الادخار داخل الدوله وترجع أهمية الضرائب فى الدول المتخلفة كمصدر للتمويل ، نظرا لما تتسم به الدول المتخلفه من انخفاض مستوى دخل الفرد وبالتالى الميل للادخار والاستثمار .

وتقوم السياسه الضريبيه بتشجيع الاستثمار وخلق الوسائل المؤديه لرفع الانتاجية دون تضخم ، مع ملاحظة عدم الانتقاص من القوة الشرائيه وان كانت الضرائب بصفه عامه تؤثر على الانفاق بدرجة اكبر من تأثيرها على الادخار ، كما تهدف الى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصاديه الذى يمكن من تنفيذ المشروعات التى تتضمن برامج التنميه .

وللضرائب فى الدول المتخلفه دور انشائى بناء ايضا بوصفها مورد مالى للتمويل مع الحفاظ على الموارد الماليه المستخدمة ، وعلى ذلك يجب أن يعمل النظام الضريبى على دعم سياسة التنميه وذلك عن طريق الحد من الاستهلاك وتكوين المدخرات اللازمه

لتمويل الاستثمارات ، وتشجيع الاستثمارات الخاصه باعطائها من الضرائب وحماية الصناعات الوطنيه برفع الرسوم الجمركية على الصناعات الأجنبيه المماثلة .

ويلاحظ أن السلطه العامة فى الدوله يمكنها زيادة الدخل القومى أو نقصه ، وذلك بتغيير نوع الضريبه دون أن تتأثر الحصيله العامة وهذا ما يحدث لأن عبء الضريبه وقع على أفراد تختلف ميولهم للادخار أو كان من شأن هذا العبء أن يغير الحافز على الاستثمار . وعلى سبيل المثال لو قامت السلطه العامه داخل الدوله ، باحلال ضريبة الدخل محل ضريبة رقم الأعمال [1] دون أى تغيير فى ايرادات الدوله فان نتيجة ذلك أن ضريبة الدخل تستقطع جزء أكبر من دخول الطبقه الغنيه عن دخول الطبقه الفقيرة ، مما يؤدى بالمجتمع الى حالة الكساد . بينما الضريبه على رقم الأعمال لاتنال الا قدراً بسيطاً من دخول الطبقه الفقيرة ومعنى ذلك أن جزء من دخول الطبقه العامله التى تنفق كل من دخلها على سلع لاستهلاك سوف يذهب الى الطبقه الغنيه التى تدخر جزء لابأس من دخلها وتكون النتيجه زيادة فى الادخار على حساب ما تستهلكه الطبقه الفقيره الأمر الذى يؤدى الى انكماش الدخل القومى ، ولهذا السبب تعتبر الضريبه على رقم الأعمال ملائمه لظروف التضخم ولكنها تعتبر خسارة فى حالات الكساد

---

١ — ضريبة رقم الأعمال ضريبه تفرضها الدوله على حجم معاملات المشروعات الصناعيه المختلفه .

لأنها لاتشجع على الاستهلاك [1] .

وتعتبر الضرائب غير المباشرة أهم الأنواع التى تعتمد عليها الدول المتخلفه ، حيث تمثل هذه الضرائب المورد الأساسى للايرادات العامه ويرجع ذلك الى ضعف الدخول النقديه وتخلف الأجهزة الضريبيه ، وكثرة التهرب الضريبى ، فضلا عن أن الضرائب غير المباشرة تؤدى الى التوسع فى حصيلة الضرائب بصرف عن مستوى الدخول ، وتعتمد الدول المتخلفه فى نطاق الضرائب غير المباشرة على الضرائب الجمركيه بصفه خاصه وذلك لسهولة جبايتها حيث أنها بطبيعتها لاتمر خلال جهات متعددة ، وتتميز بالاقتصاد فى نفقات جبايتها وكثيرا ماتتخذ هذه الضرائب شكل الضرائب على الصادرات خاصة فى الدول التى تعتمد على تصدير كل أو معظم أنتاجها الى الخارج والذى يتمثل فى المواد الأوليه . وتمثل الضرائب على الصادرات نسبه كبيرة من الايرادات العامه فى هذه الدول خاصه فى تلك البلاد التى تبلغ فيها التجارة الخارجيه نسبه مرتفعة من الدخل القومى .

وتتميز هذه الضريبه بأن عبئها يتحمله المستورد أو المستهلك الاجنبى كما أن الدول المتخلفه تقوم بفرض ضرائب على الواردات السلعيه بهدف حصول الدوله على ايرادات ماليه وحماية المنتجات الوطنيه

---

١ ـ راجع : د . عبدالنبى حسن يوسف ، الاقتصاديات المعاصرة مكتبة عين شمس ، سنة ١٩٨٢ ، ص ١٨٧ ، ١٨٨ .

من منافسة السلع الأجنبية المماثلة (1) .

ثالثا : القروض العامة الداخلية :

مع انتشار المبادئ الكنزية تغيرت نظرة الاقتصاديين الى القروض العامة ، حيث كانت المبادئ التقليدية التى أسسها ادم سميث وريكاردو تحتم على الحكومة الاقتصار على الضرائب لتمويل نفقاتها والامتناع عن الاقتراض لما له من أثر فى انقاص استثمارات القطاع الخاص التى لا يمكن للحكومة أن تعوضها بانفاقها نظرا لما تتصف به الحكومة من اسراف وتبذير ، فضلا عن أن منافسة الدولة للأفراد بالاقتراض من شأنه أن تؤدى الى ارتفاع سعر الفائدة ، وبالتالى الى انقاص الاستثمار . الا أنه بعد ذيوع نظرية كينز فى سياسة استحداث العجز فى الميزانية والاعتماد فى التمويل على القروض ، مبررا ذلك بضرورة خلق الطلب الفعال واحداث الرواج والتوسع فى النشاط الاقتصادى .

الا أن هناك صعوبات تواجه عملية الاقتراض الحكومى فى البلاد المتخلفة ، لعل أهمها عدم وجود أسواق منظمة للسندات

---

(١) راجع : د . زكريا بيومى ، النقود والبنوك والتجارة الدولية ، دار النهضة العربية ، سنة ١٩٨٩ ، ص ٣٩٣ وما بعدها .

الحكومية ، وضعف عادة الأدخار وانتشار عادة الاكتناز ، وقلة طلب البنوك التجارية وشركات التأمين عليها ، وخوف الجمهور من احتمال انخفاض قيمة النقود بين وقت الاكتتاب وموعد السداد .

وتلجأ كثير من الدول المتخلفة الى تمويل عمليات التنمية الاقتصادية من خلال الاعتماد على القروض العامة الداخلية نظرا لما تتصف به من أنها وسيلة عادلة للتمويل حيث أنه يوزع أعباء التنمية بين الجيل الحاضر والأجيال المقبلة ومن ثم توزيع أعباء التنمية الاقتصادية على أكثر من جيل ، كما تؤدى القروض الداخلية الى أعادة أدخار الأموال المكتنزة الى الدورة الأنتاجية وذلك بسحب هذه الأموال من الافراد وقيام الدوله بأستثمارها . كما أن القروض الداخليه لاتزيد من مديونية الدوله الخارجية ولاتؤدى الى اخراج فوائد خارج البلاد بل تبقى داخل البلد ليفيد منها ابناؤه ومواطنوه .

رابعا : التضخم (الاصدار النقدى الجديد)

يقصد بهذه الوسلية من التمويل أن تقوم الحكومة بأصدار نقود جديدة للانفاق على مشروعات التنمية دون أن يكون لهذه القوه الشرائية الجديده مقابل موجود فى الاقتصاد من سلع وخدمات اشتراك الاقتصاد فى أنتاجها .

واستخدمت فكرة الأصدار النقدى الجديد خلال الحروب العالمية ولجأت اليها الدول لتمويل نفقاتها ، ومن هنا نشأت فكره استخدامها لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية الا أنه يؤخذ

عليها أنها تؤدى الى التضخم .

واختلفت الآراء ما بين مؤيد ومعارض لاستخدام التضخم كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ونتناول فيما يلى موقف كل من الاتجاهات المؤيده والمعارضة للتضخم .

اولا : الحجج المؤيده للتضخم

١ - من أهم الحجج التى قيلت لتبرير استخدام التضخم كوسيله لتمويل التنميه الاقتصادية ، أن كثير من الدول المتخلفه تملك موارد انتاجيه عاطله ، فاذا لجأت الدوله الى التضخم لتمويل التنميه فان هذا يؤدى الى تشغيل هذه الموارد وبالتالى زيادة حجم الطلب الفعلى وارتفاع مستوى التشغيل دون أن يترتب على ذلك تأثير ما على مستوى الأسعار نظرا لأن هذه الموارد كانت معطله أصلا ، فضلا عن أن التضخم يقضى بنفسه على آثاره السيئه اذا ما استخدم فى تنميه رأس المال المنتج [1] ، وهذه الحجه تستند على التحليل الكينزى .

ويأخذ على هذه الحجه أنها يمكن تطبيقها بالنسبه لاقتصاديات الدول المتقدمه التى تتميز بمرونة جهازها الانتاجى ، فاذا

---

١ - راجع دكتور : جمال الدين محمد ، النظريه العامه لكينز بين الرأسماليه الاشتراكيه - القاهره ، سنة ١٩٦٣ ، ص ٤٠٨ ، ٤٠٩

تعرضت هذه الدول الى موجات من البطاله وانخفاض الطلب الفعلى ، فانه يمكن اعادة تشغيل هذه الطاقه فورا عن طريق التمويل التضخمى وبالتالى زيادة حجم الطلب الفعلى ، بينما لايمكن تطبيقها بالنسبه لاقتصاديات الدول المتخلفة التى تعانى من ضعف فى تكـــويـــن روؤس الأمـــوال والتقدم الفنى فضلا عن عدم مرونة جهازها الانتاجى ، ممـا يصعب معه استخدام الموارد المعطله استخداما مباشرا .

٢ ـ أن التضخم يؤدى الى تخفيض الاستهلاك ومن ثم تحقيق زيادة فى حجم الادخـــار ، وفقا لهذه الحجه تتحصل العمليــــــه التضخميه فى احداث زيادة فى الطلب النقدى عن العرض الحقيقى للسلع والخدمات ، الأمـــر الذى يؤدى الى ارتفاع الأســـعـــار ومن ثم انخفاض المستوى العام للاستهلاك ، وعلى هذا النحو فان التضخم يكون قد نجح فى زيـــادة حجم المدخرات فى المجتمع عــن طريق المدخرات الاجباريه التى تولدت عن التضخم .

٣ ـ تذهب النظريه التقليديه للتحركات الدوليه لرأس المـــال ، بأنه يلزم توافـــر قدر معين من التضخم أى (ارتفاع فى مستوى الأسعار المحليه عن الأسعار العالميه) لكى ينتقل رأس المال من بلـــد الى آخـــر. الا أن هذه الحجه ليست صحيحه على اطـــلاقها ، فقد يكون التضخم عائقا لاجتذاب روؤس الأمـــوال الأجنبيه الـــى الدول الناميه .

ثانيا : الحجج المعارضه للتضخم

١ - أن التضخم بما يؤدى اليه من ارتفاع أسعار السلع والخدمات وانخفاض القوه الشرائيه للنقود وانخفاض دخول الأفراد الحقيقية قد يدفع الأفراد وعلى الأخص أصحاب الدخول الثابتة والمنخفضه الى انفاق جزء من مدخراتهم السابقة لانفاقها على سلع الاستهلاك رغبة منهم فى المحافظه على مستوى معيشتهم وبالتالى نقص حجم المدخرات • فضلا عن أنه من الجائز الا يترتب على زيادة كمية النقود المسموح بها للانشطه الاستثماريه الى الزيادة فى تكوين رأس المال وذلك عندما تفشل الصناعات الرأسمالية فى جذب عوامل الانتاج عن طريق رفع اثمانها (١) •

٢ - يترتب على التضخم ارتفاع أثمان الصادرات الوطنيه بسبب ارتفاع نفقات الانتاج ومن ثم عدم امكان منافسة السلع الوطنيه للسلع الاجنبيه فى الاسواق العالميه مما يؤدى الى انخفاض حصيلة العملات الاجنبيه التى ترد من التبادل الدولى • وبالتالى حدوث عجز فى ميزان المدفوعات للدول المتخلفه •

٣ - أن التضخم بما يؤدى اليه من تدهور قيمة النقود وارتفاع الاسعار فى الداخل يضعف الثقه فى العمله الوطنيه ، مما يدفع

---

(١) راجع : د / زكريا محمد بيومى ، النقود والبنوك والتجارة الدوليه ، مرجع سابق ص ٤١٦ ، ٤١٧

الأفراد الى زيادة الميل للاستهلاك وبخاصه ذوى الدخول المتوسطه والصغيرة مما يقلل من حجم الادخار ، بالاضافه الى اتجاه الأفراد الى اكتناز مدخراتهم فى صورة عملات أجنبيه وتهريبها خارج البلاد مما يقلل من قدرة الدوله على تكوين رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنميه الاقتصاديه

يتضح لنا مما تقدم المزايا والعيوب التى تترتب على استخدام التضخم كوسيله لتمويل التنميه الاقتصاديه ، الا أننا نرى امكانية استخدام هذه الوسيله التمويليه فى بعض الدول المتخلفه على ان يتسم ذلك على جرعات صغيرة وبحذر منعا من الارتفاع المستمر فى الأسعار، وان تتوافر لدى السلطات النقديه والماليه من الوسائل والأساليب ما تستطيع معه ان تحكم بها الرقابه على معدل ارتفاع الأسعار ، مثل الرقابه على الأجور ، والحد من الائتمان المصرفى عن طريق سعر الفائده ، وضمان توجيه الأرباح التضخميه فى القطاع الخاص نحو الاستثمارات المنتجه ، بهذا الأسلوب تتمكن الدول من الاستفاده من التضخم كوسيلة تمويليه دون ان تتعرض للأضرار التى يمكن أن تنجم عنها .

الفصل الثاني

التمويل الخارجي

ان كثيرا من الدول المتخلفة لاتستطيع ان تعتمد على التمويل الداخلي لاقامة الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية . ففي كثيرا من البلاد المتخلفة ، خصوصا تلك التي تعاني من زيادة مستمرة في معدل السكان ، لاتكفي المدخرات المحلية الا لمجرد جعل الاستثمار كافيا فقط لمجاراة الزيادة السنوية في عدد السكان ، وبالتالي تظل الانتاجية ومتوسط دخل الفرد عند مستوياتها المنخفضة ، وقد تجد حكومات الدول المتخلفة صعوبة في رفع العبء الضريبي خوفا من انخفاض معدلها أو التهرب فيها ، ايضا تواجه الدول صعوبه في الحصول على القروض الداخلية ، كما أن الاندفاع في تيار التمويل التضخمي بدون حذر ، قد يؤدي الى متاعب وصعوبات قد تعوق عملية التنميه ذاتها .

وهكذا يبدو أن الاستعانه بالتمويل الخارجي هو الطريق الوحيد للتغلب على مشاكل الدول المتخلفة وللوفاء بمتطلبات عملية التنميه الاقتصادية . (١)

---

(١) راجع دكتور محمد زكي شافعي ، دور الاستثمار الأجنبي في التنميه الاقتصادية من مطبوعات معهد الدراسات المصرفية ، القاهرة ، سنة ١٩٦٣ ، ص ٥٠٦

ورأس المال الأجنبى الذى يمكن للدوله ان تستعين بة يأخذ اشكالا مختلفة اما فى شكل منح ومساعدات واما فى شكل قروض واما فى شكل استثمار أجنبى مباشر ، وتتوقف كثير من النتائج التى يمكن أن تحققها الدول المضيفة على الشكل الذى تتدفق بة روؤس الاموال الاجنبية •

ولا شك أن لكل نوع من أنواع التمويل الخارجى مزاياه وعيوبه، لذلك فأن التفضيل بين هذه الانواع يظل فى حقيقة أختيارا بين أفضل البدائل المتاحة فى كل حاله على حدة ، بحسب شروط التمويل والظروف الاقتصادية والسياسية للدوله المضيفة •

وعلى ذلك تتمثل مصادر التمويل الخارجى فى المنح والاعانات الاجنبية والقروض العامه الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وسوف نتناول دراسة كل مصدر منها على حده ، حتى نستطيع أن نقف على أفضل هذه البدائل •

اولا : المنح والاعانات الأجنبية :

تتمثل المنح والاعانات الأجنبية فى المساعدات المالية التى تقدمها حكومات الدول الغنية أو بعض الهيئات الدولية الى الدول الفقيرة دون مقابل • وقد تكون المنح والاعانات فى صورة نقدية أو عينية فى شكل سلع أو خدمات تقدم من الحكومات أو الهيئات الدولية •

غير أن بعض الدول المتخلفة قد تفضل المعونة التى تكون فى شكل قروض طويلة الأجل لاسيما اذا كانت قروضا سهلة بدلا من

المعونات التى تكون فى شكل منح مجانية ، ويرجع السبب فى ذلك الى أن القرض لا يعطى للبلد المقرض أى مبرر للتدخل فى الشئون السياسيه الاقتصادية للبلاد المقترضه طالما أن أقساط الدين وفوائده تدفع فى تواريخ استحقاقها •

ولقد شهد التاريخ أشكالا وأنواع مختلفة من المنح والمعونات • كثيرا ما تغلب بعض الاعتبارات السياسيه عن سياسة منح المعونات الأجنبية • فقد تهدف الدوله المانحه للمعونه زيادة نفوذها السياسى والاقتصادى فى الدول التى تتلقى المعونه ، وقد يكون الهدف استخدام المعونه كسلاح لمحاربة مذهب معين ، أو ابعاد دوله معينه عن التحالف مع دوله أخرى • من الأمثله على ذلك مشروع مارشال ، الذى كان يهدف الى معاونة دول اوربا الغربية على مواجهة ما قد تتعرض له من خطر الغزو الشيوعى ، وكذلك فان الاعانات التى منحتها الولايات المتحدة الامريكية ليوغوسلافيا كان الهدف منها هو ابعادها عن السير فى فلك الاتحاد السوفيتى بعد الخلاف الذى نشب بينهما فى السنوات ١٩٥٢/٥٠م

ولا يستطيع أحد أن ينكر المخاطر التى تصاحب انتقال رؤس الأموال الاجنبيه الى البلاد الناميه فى شكل منح واعانات ، التى تتمثل على سبيل المثال ، فى القيود والشروط المصاحبه لعملية الانتقال التى قد تقلل من كفاءة استخدام هذه الموارد الاجنبيه فى تلك البلاد وقد لا تقف هذه المخاطر عند النتائج الاقتصادية والاجتماعية لانتقال رؤس الأموال • بل تتعداها الى المجال السياسى بما قد يحمل معه

أخطار التبعيه السياسيه .

ثانيا : القروض العامه الخارجية :

تعتبر القروض العامه الخارجية أحد مصادر تمويل التنميه في الدول المتخلفة .

وتنقسم قروض دولة ما من ناحيه المصدر الى قروض داخليه وأخرى خارجية ، وتتمثل القروض الخارجية في الاموال التي تحصل عليها الدولة من مختلف جهات الاقتراض الأجنبيه وبأشكال متعدده مع التعهد بردها ودفع فائدة عنها وفق شروط معينه .

وتأخذ القروض الخارجيه أحدى الأشكال الاتيه :ـ

١ ـ القروض الخارجيه الخاصة :

وهي القروض الممنوحه من أحد الأفراد أو الهيئات الخاصة ويمكن التميز بين القروض العامة والقروض الخاصة من حيث خط الجهه التي تمنح القروض ومن ثم يعتبر القرض عاما اذا كانت الجهه المانحه له هي احدى الحكومات أو هيئاتها العامة يعتبر القرض خاصا اذا كان ممنوحا من أحدى الشركات أو الهيئات الخاصة أو الأفراد بصرف النظر عن حق المقترض سواء أكان شخصا عاما أو خاصا .. وهذا النوع من القروض يتطلب من الدول المقترضه اتخاذ مجموعة من الاجراءات لاجتذاب هذه القروض الخاصة .

القروض الخارجية العامة أو الثنائيه :

وهى القروض التى تتم بين حكومات الدول المتقدمة المانحة للقروض وحكومات الدول المقترضه ، وتشمل القروض الثنائيه نحو ١٠٪ من اجمالى القروض الخارجية المتدفقه على البلاد الآخذه فى النمو . ويلاحظ أن القروض الخارجية الثنائيه أصبحت الوسيله الاساسيه التى يعتمد عليها فى البلدان المتخلفه لتمويل عمليات التنميه الاقتصاديه .

ويتم تقديم القروض الحكومية الثنائية أو القروض العامة فى أحد صور ثلاثة :

أ – اما أن يقدم القرض العام فى شكل مبلغ معين من العملة القابلة للتحويل ، وفى هذه الحاله تقدم الدولة المقرضه بوضعه تحت تصرف الدوله المقترضه لتستخدمه فى شراء مستلزمات التنميه من الالات والمعدات والمواد الأوليه وذلك من أية دوله يتراءى لها التعامل معها .

ب – اما أن تشترط الدوله المقرضه على الدوله المقترضه ضرورة اتفاق القرض فى الحصول على احتياجات التنميه الاقتصادية من أسواق الدوله المقرضه ذاتها مالم تكن بعض هذه الاحتياجات غير متوافره بهذه الأسواق فيمكنها حينئذ شراؤها من الأسواق الخارجية الأخرى .

جـ – اما الصوره الثالثة فهى أن يخصص القرض لتنفيذ مشروع أو مشروعات معينه وفى هذه الحاله تقوم الدوله المقرضه بتزويد الدوله المقترضة بمعدات المشروع المطلوب اقامته مع الخبراء اللازمين لانشائه وتشغيله ، كما تقوم فى نفس الوقت بتدريب الخبراء الوطنين على استخدامه ، وكيفية تشغيله والمثال الواضح لهذه الصورة هذا القرض السوفيتى لبناء

السد العالى فى مصر .

ولاشك أن النوع الأول من القروض يعطى الدول المقترضه مرونه أكبر فى الحصول على المعدات والسلع الانتاجيه اللازمة لعملية التنميه الاقتصادية ، حيث يكون لها الحريه الكامله فى البحث عن أفضل الأسواق من حيث الجودة والسعر ، للحصول على أحتياجاتها . أما فى حالة النوع الثانى من القروض فان الدولة المقترضة تكون مقيده فى البحث عن أفضل الأسواق لشراء ماتحتاجه من مستلزمات التنميه ، وتلتزم بالشراء من أسواق الدوله المقرضه وذلك فيما عدا المستلزمات الغير متوفره فى أسواقها فيمكنها أن تقوم بشرائها من الأسواق الأخرى . وفى حالة النوع الثالث من القروض فان الدوله المقترضه بعد ارتباطها بالقرض تفقد حريتها تماما فى اختيار مصدر ونوع الالات والمعدات اللازمة للمشروع الانشائى . ولايكون لها الحق ايضا فى بحث مدى جوده وسعر هذه الالات والمعدات . لأنه بتوقيعها على وثيقة القرض تصبح ملتزمه بكافة شروطه وبالتالى تكون ملتزمه بقبول منتجات الدوله المقرضه . (١)

مما سبق يتضح أن هذا النوع الأخير من القروض ينطوى على قدر كبير من الضمان بالنسبه لكلتا الدولتين المقرضه والمقترضه . فبالنسبه

---

١ ــ دكتور ابراهيم يوسف ، دور التمويل الخارجى فى تنمية اقتصاديات البلاد الناميه ، رسالة دكتوراه مقدمه لكلية الحقوق جامعة عين شمس ، سنة ١٩٨٤ ، صفحة ١٦٦ ، ١٦٧ .

للدول المقرضه فانها تشعر بالاطمئنان لأن القرض الذى تقرضه سوف يستخدم استخداما حقيقيا فى مشروعات التنميه الاقتصاديه للدوله المقترضه بما يمكنها من زيادة قدرتها على سداد القرض . اما بالنسبه للدوله المقترضه فان مثل هذه القروض تفيد عملية التنميه الاقتصاديه حيث تمكنها من ان تحصل على القروض ومستلزمات المشروع الانمائى من معدات انتاجيه وخلافه فى وقت واحد . وبالتالى تندمج عملية القرض وشراء مستلزمات المشروع الانمائى فى عمليه واحدة مما يوفر الكثير من الوقت والاجراءات اللازمه لشراء تلك المستلزمات .

٣ - القروض الدولية أو متعددة الأطراف :

وهى القروض الخارجيه من الهيئات الدوليه ، وفى مقدمة هذه الهيئات البنك الدولى للتعمير والانشاء ، الذى كان فى استطاعته أن يسهم بنصيب ملحوظ فى تمويل التنميه الا أن السياسه التى يتبعها فى تمويل المشروعات ، وتأثره بسياسة الدوله التى تملك النصيب الأكبر فى رأس المال البنك خصوصا الولايات المتحدة التى حالت دون قيامه بدور فعال فى تمويل التنميه فى البلدان المتخلفة (١).

وتتميز القروض الدولية التى تأتى من هيئات دوليه ، أن الدوله المقترضه لاتخشى معه من التدخل فى شئونها الداخليه أو الخارجيه ، بالاضافه الى تمكين الدول المقترضه من انفاق القرض فى النهوض بالاقتصاد

---

(١) راجع دكتور أنور اسماعيل الهوارى ، مبادئ علم الاقتصاد السياسى سنة ١٩٨٦ ، ص١٣٣ ، ١٤٣

القوى طبقا للبرنامج العام للتنميه ·

وفى الواقع ان هذه القروض الخارجيه بأنواعها الثلاثة تقوم بدور فعال فى تمويل عمليات التنميه الاقتصاديه فى الدول المتخلفة ، حيث تعمل هذه القروض الخارجيه على تعزيز المدخرات الوطنيه لاتاحة الفرصة لتحقيق معدل أعلى لتكوين رأس المال المحلى ، وتحميل الأجيال المستقبليه جانبا من أعباء التنميه ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادى للدوله المقترضه ، كما أن القروض الخارجيه تساعد الدول المتخلفة على القيام ببرامج طويل الأجل للتنميه ، والمحافظه على مستوى الاستهلاك فى الدول المتخلفة ·

ثالثا : الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

تعتبر الاستثمارات الأجنبيه احدى المصادر الخارجيه التى يمكن للدول المتخلفة أن تستعين بها فى تمويل عمليات التنميه الاقتصاديه وتثير الاستثمارات الأجنبيه كثيرا من القضايا على المستوى الدولى والمحلى ، حيث تعد مجالا خصبا لدراسة العلاقه بين الدول المتقدمه والدول الناميه من خلال عملية تدفق رأس المال الأجنبى فى صور متعدده لتحقيق أهداف معينه ·

ويمكن التفرقه بين شكلين رئيسين من أشكال الاستثمارات الأجنبيه هما الاستثمارات الأجنبيه غير المباشرة والاستثمارات الأجنبيه المباشرة · وتتمثل الاستثمار الأجنبى غير المباشر فى كافة صور القروض الانمائية طويلة الأجل والمنح والمعونات الأجنبيه والتى سبق دراستها ·

بينما يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي اما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو بالاشتراك في رأس مال المشروع الوطني بنصيب يبرر له حق الادارة ، وتكون تلك المشروعات مستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد أو الشركات الأجنبيه . (١)

ولاشك أن هذه هي الوسيله التمويليه الوحيدة التي تسعى اليها اليوم كافة الدول الناميه بهدف اجتذاب هذه الاستثمارات المباشرة ، ويكفي للتحقيق من ذلك الأطلاع على القوانين الخاصه التي اصدرتها معظم الدول الناميه لتشجيع الاستثمارات الأجنبيه المباشرة والهيئات المتخصصه التي أقامتها تلك الدول لتهيئة المناخ المناسب والتغلب على المعوقات الادارية والاجرائيه التي قد تواجه المستثمر الأجنبي ، وذلك لاجتذاب أكبر قدر ممكن من حركة رؤس الأموال العالميه ، فهناك أكثر من ٨٠ دوله ناميه تتنافس حول استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تهيئة المناخ الاقتصادي والسياسي لهذه الاستثمارات .(٢)

---

(١) راجع الدكتور خالد سعد زغلول ، الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر مرجع سابق ص١٠٥ ومابعدها .

(٢) Schneider Friedricim and Frey S.Bruno Economic and Political Determinats of Foreign Direct Investment, World Development. Vol 139 Nó 2, 18 February 1985, P.P. 167-175 .

ويمكن تقسيم الاستثمارات الأجنبيه المباشرة حسب ملكية المشروعات الى الأنواع الثلاثه الاتيه (١):

١ - الاستثمارات الأجنبيه المباشرة الخاصة •

٢ - الاستثمارات الأجنبيه المباشرة الثنائيه •

٣ - الاستثمارات الأجنبيه المباشرة متعددة الجنسية •

ان هذه الأنواع الثلاثة للاستثمارات الأجنبيه المباشرة ان اتفقت بصفه عامه فى الأعباء التى ترتبها بالنسبه للاقتصاد المضيف وفى الشروط والمناخ الذى تستقدم فى ظلهما ، الا ان هناك بعض الخصائص الرئيسيه التى تميز تدفق كل منهما عن الأخرى •

أ) الاستثمارات الأجنبيه المباشرة الخاصه:

تعنى تملك أصحاب رأس المال الأجنبى للمشروعات المقامه ملكية تامه ، والدول المصدرة لهذا النوع من الاستثمارات تكاد تقتصر على الدول الأعضاء فى لجنة مساعدات التنميه •

ب) الاستثمارات الأجنبيه المباشرة الثنائيه:

هى تلك الاستثمارات التى تأخذ شكل ثنائيا ، وتتمثل فى المشروعات التى تتوزع فيها ملكية المشروع بين المستثمر الأجنبى والاقتصاد المضيف سواء فى ذلك مشروعات القطاع الخاص أو العام أو الحكومى •

---

(١) راجع الدكتور خالد سعد زغلول ، الاستثمار الأجنبى المباشر فى ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، مرجع سابق ص ١١٥

والميزة الأساسية التي يمكن أن يحققها هذا النوع من الاستثمارات للبلد المضيف تتمثل في أن رأس المال الأجنبي لاينفرد وحده لقرارات الادارة والتشغيل والأرباح ، كما ان هذا النوع من الاستثمارات يخفض من الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف وذلك بالقدر الـذي يؤول الى المستثمر الوطني نتيجة مشاركته في المشروع الأجنبي المشترك . واخيرا يؤدى هذا النوع من الاستثمارات الى زيادة كفاءة المدخـرات المحلية باشتراكها مع العنصر الأجنبي في الادارة والتشغيل ومايفـيد ذلك من فتح الآفاق أمام المستثمر الوطني للاحتكاك بالتكنولوجيا الحديثه والتعرف على الأساليب الادارية والفنية الحديثة .

والاستثمارات الأجنبيه المباشرة متعددة الجنسيات :

نظرا لعدم الاتفاق حول تعريف محدد للشركة متعددة الجنسية ما دعا المجلس الاقتصادى والاجتماعي التابع للأمم المتحدة الى تبنى تعريف واسع لمفهوم هذه الشركة ، فأنها شركة يمتد نشاطها ليغطـى كافة المشروعات التي تشرف على أو تدير مصنع أو منجم أو مكتب للمبيعات في دولتين أو أكثر . (١)

١ ـ انظـر: U N. Department of Economic and social affairs Multinational Corporation in World development , Preager publisher, New York , 1975. P. 3 .

وتتميز هذه الشركات بتنوع انشطتها وتباين احجام رؤوس اموالها وتعدد الفروع التى تتبعها ،كما أنها تتميز بتعدد وتشابك العلاقات التى تربط الفروع ببعضها البعض ،هذا فضلا عن تباين انظمة واساليب العمل المتبعة فى هذه الشركات وفروعها •

ويكفى للتدليل على القدرة المتعاظمة لمثل هذه الشركات أن نشير الى أن شركة مثل (جنرال موتورز) و (اكسون) يفوق حجم مبيعات أى منهما الناتج القومى لأى من الدول النامية بل والكثير من الدول المتقدمة صناعيا مثل النرويج ورومانيا والمجر والنمسا ،وايضا لأى من دول البترول مثل المملكة العربية السعودية وفنزويلا ونيجيريا (١)

وجدير بالذكر أن الأستثمارات الأجنبية المباشرة ليست الا دالة فى معدل الربح الذى تحصل علية هذه الأستثمارات بالاقتصاديات النامية • هذا بالطبع بخلاف المناخ الأستثمارى العام الذى يجب أن يتهيأ لهذه الأستثمارات والذى يوازى عنصر المخاطرة والأمان لهذه الاستثمارات •ويعنى هذا أن توافر المناخ الأستثمارى من امان وتسهيلات ومزايا واعفاءات تحصل عليها هذه الاستثمارات فى البلدان المضيفة يعد شرطا ضروريا لاستقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولكنه ليس الشرط الكافى لانتقال هذه الاستثمارات ،فلم تتضمن هذه

---

١ ـ انظر فى ذلك : World Bank Atlas , 1978, 1

الاستثمارات العائد المناسب على ضوء الفرص الاستثمارية المتاحة فى الدول النامية الأخرى •

وعلى ذلك فان الاستثمارات الأجنبيه المباشرة لاتذهب بالضرورة الى البلدان الأشد الحاجه اليها ، وانما الى تلك البلدان التى توفر لها مناخا أفضل وفرصا أفضل للربحيه •

ولما كان القرار بالاستثمار من جانب المستثمر الأجنبى لحساب التكلفة ـ العائد ، فان ذلك ايضا يجب أن يمارسه الاقتصاد المضيف مع ضرورة أن يتم هذا الحساب من جانب الاقتصاد المضيف طبقا لمنهج التحليل الكلى • (١)

ونرى مع كثير من الاقتصاديين أنه لايجب أن يقبل بلد ما على الاعتماد على رأس المال الأجنبى طالما تسنى له تحقيق الموارد الوطنيه لنفس الغرض • وليس مرد هذه الحساسيه مجرد المخاوف السياسية التى ترتبط عادة بالاستثمارات الأجنبيه (خاصه المباشرة منها) بل أن السبب فى هذه المخاوف له العديد من المبررات الاقتصادية أهمها :

١ ـ أن الاستثمارات الأجنبيه عموما تحمل معها التزاما بخدمة هذه الاستثمارات ـ فى نفس الوقت لاتتيح الأموال الانتاجية الناشئه عن هذه الالتزامات تعزيز ايرادات الاقتصاد المضيف من الصرف الأجنبى •

---

١ ـ راجع : دكتور خالد سعد زغلول ، الاستثمار الأجنبى المباشر مرجع سابق ، ص ١١٦ ، ص ١١٧

٢ - أن الافراط فى دور الاستثمارات الأجنبيه قد يؤدى - اذا ما اهمل تقديره والتخطيط لاحتواء أثاره - الى استرخاء المدخرات الوطنيه أو استرخاء المجهودات الوطنية بصفه عامه وهو أمر يتعارض مع قيام هذه الاستثمارات بدور معزز للمجهودات الوطنيه •

٣ - ان عدم القدرة على تعبئة الموارد المحليه واستغلالها أكفأ استغلال ممكن تعنى احتمالات نقص العائد وتضاؤل الفرص المتاحة للاستثمارات الأجنبيه • وهو ما يؤدى فى النهايه الى ضآلة تدفق هذه الاستثمارات •

٤ - أخيرا فان استدعاء الاستثمارات الأجنبية قد يؤدى الى زيادة الميل للاستيراد لما يرتبه من وجود قطاع كبير من الأجانب عادة فى اطار سياسة الباب المفتوح ومن زيادة أثر المحاكاه والتقليد مما يؤدى الى زيادة الاقبال على السلع المستوردة وضعف توليد المدخرات • ويؤدى هذا الوضع مالم يتحقق للاقتصاد المضيف قدره تصديريه عاليه الى ضعف مقدرته على خدمة الاستثمارات الأجنبيه والوفاء بالتزاماته الخارجيه فى أوقاتها •

يتضح مما تقدم أن سياسة الاستثمار الأجنبى المباشر تحمل فى طياتها من الاثار الايجابيه والاثار السلبيه على اقتصاديات الدول النامية • لذا يجب على حكومات الدول الناميه أن تضع فى الاعتبار أن الاستثمار الأجنبى المباشر ليس هدفا فى حد ذاته • بل هو مكمل للاستثمارات الوطنيه • وكلاهما يجب أن يوجه بقصد تحقيق أهداف التنميه الاقتصاديه •